

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

الرقم:.....



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

بمعنوان :

دور السياسات النقدية، السياسات الاحترازية الكلية و
الاستقرار المالي: تحليل تجارب الدول العربية

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة :

✓ قلي محمد

✓ بختاوي حنان

السنة الجامعية: 2023/2022

الملخص

المخلص:

تتفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع جميع السياسات الاقتصادية إلا أنها تتداخل بشكل أساسي مع السياسة النقدية، حيث يستخدم البنك المركزي مختلف أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافه وضمان فعالية سياسته، إلا أنها يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي للنظام المصرفي؛ عليه يتوجب على السلطات الإشرافية تطبيق سياسات مصرفية احترازية لضمان هذا الاستقرار وتجنب نشوب أزمة مالية. حاولنا في هذه الدراسة تحليل العلاقة المتداخلة بين السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي في البلدان العربية، حيث قمنا بتسليط الضوء على تجارب متعددة في هذا الإطار. خلصت الدراسة إلى أن الأنظمة المصرفية تتمتع بالاستقرار المالي وتحترم جميع المعايير الاحترازية الدولية مما يمكنها من تطبيق سياساتها النقدية بشكل فعال.

الكلمات المفتاحية: السياسات النقدية، السياسات الاحترازية الكلية، الاستقرار المالي

Résumé:

La politique macro-prudentielle interagit avec toutes les politiques économiques, mais elle chevauche essentiellement la politique monétaire. La banque centrale utilise divers instruments de politique monétaire pour atteindre ses objectifs et assurer l'efficacité de ses politiques, mais elle peut affecter la stabilité financière du système bancaire; Les autorités de surveillance doivent mettre en œuvre des politiques bancaires de précaution pour assurer cette stabilité et éviter une crise financière. Dans cette étude, nous avons tenté d'analyser l'interrelation entre les politiques monétaires et les politiques macro-prudentielles et leur rôle dans la réalisation de la stabilité financière dans les pays arabes, en mettant en évidence de multiples expériences dans ce cadre. L'étude conclut que les systèmes bancaires sont financièrement stables et respectent toutes les normes internationales de précaution leur permettant d'appliquer efficacement leurs politiques monétaires

Mots clés: les politiques monétaires, Les politiques macro-prudentielles, la stabilité financière.

Abstract:

Macro-prudential policy interacts with all economic policies, but it essentially overlaps monetary policy. The central bank uses various monetary policy instruments to achieve its objectives and ensure the effectiveness of its policies, but it can affect the financial stability of the banking system; Supervisory authorities must implement precautionary banking policies to ensure this stability and avoid a financial crisis. In this study, we attempted to analyse the interrelationship between monetary and macro-prudential policies and their role in achieving financial stability in Arab countries, highlighting multiple experiences in this context. The study concludes that banking systems are financially stable and comply with all international standards of precaution allowing them to effectively implement their monetary policies.

Keywords: Monetary policies, Macro-prudential policy, Financial stability.

الشكر و العرفان

من لا يشكر الله لا يشكر الناس.

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للأستاذ "قلي محمد" على نصائحه و توجيهاته و دعمه لي وقبوله الإشراف على هذا العمل.

كما أشكر صديقتي "شاوشي يمينة"، و "بعيري أحلام" على مساعدتهم لي في إتمام هذا العمل.

و إلى كل من قام بمساعدتي سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

عائلي



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الاهداء
	الشكر
II	فهرس المحتويات
II	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ-ث	المقدمة العامة
الفصل الأول: الجوانب النظرية للسياسات النقدية، السياسات الاحترازية و الاستقرار المالي	
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية
3	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و أدواتها
3	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأنواعها
17	المطلب الثالث: نظريات السياسة النقدية
7	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسات المصرفية الاحترازية
24	المطلب الأول: اتفاقية بازل الأولى
34	المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية
42	المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثالث
48	المبحث الثالث: الجوانب النظرية للاستقرار المالي
48	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي
53	المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار المالي ومصادره
الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية و السياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية و دورها في تحقيق الاستقرار المالي	
64	المبحث الأول: تحليل السياسات النقدية في الدول العربية
64	المطلب الأول: تحليل السياسة النقدية في البحرين
69	المطلب الثاني: تحليل السياسة النقدية في الجزائر
72	المطلب الثالث: تحليل السياسة النقدية في العراق
79	المبحث الثاني: تحليل السياسات المصرفية الاحترازية في الدول العربية
79	المطلب الأول: نتبارات التحمل ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول

	العربية.
88	المطلب الثاني: التجارب العربية في تطبيق السياسات المصرفية الاحترازية
91	المبحث الثالث: تحليل الاستقرار المالي في الدول العربية
91	المطلب الأول: مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية
104	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تحقيق الاستقرار المالي
111	الخاتمة العامة
117	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة الجدول
1	أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل الأولى	30
2	الفرق بين اتفاقية بازل الأولى وبازل الثانية	39
3	متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط حسب بازل الثالثة	47
4	تعريف الاستقرار المالي من طرف بعض البنوك المركزية	49
5	مصادر عدم الاستقرار المالي	59
6	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2020_2021.	73
7	مكونات السيولة المحلية (M2) لعامي 2020_2021 (الوحدة مليار دينار)	74
8	المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية في عامي 2020_2021	76
9	الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية لعامي 2020_2021	77
10	المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية	92
11	المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية.	98
12	لعلاقة بين المتغيرات المستخدمة في المنهجية ومؤشر الاستقرار المالي	100
13	تطور لمؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021	103
14	مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.	104
15	مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف البحرين المركزي	106
16	تجميع بعض مؤشرات الأداء التي تدل على حالة ونوعية الاستقرار المالي في النظام المصرفي الجزائري	109

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة الشكل
1	سعر صرف الدينار البحريني	66
2	أسعار الفائدة الرئيسية للسياسة النقدية لمصرف البحرين المركزي	67
3	إطار السياسة النقدية	71
4	رصيد الأساس النقدي (MO) لعامي 2020-2021 (الوحدة مليار دينار)	72
5	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 لعامي 2020-2021	74
6	عرض النقد الواسع M2 لعامي 2020-2021	75
7	المضاعف النقدي لعامي 2020-2021	76
8	مبيعات و مشتريات الدولار الأمريكي (مليار دولار)	77
9	نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و 2021.	80
10	نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان القطاع الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و 2021.	82
11	نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لدى القطاع المصرفي الجزائري للعام 2021 (%)	83
12	نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لدى القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2021 (%)	83
13	نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لدى القطاع المصرفي المغربي للعام 2021 (%)	84
14	نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و 2021	85
15	نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و 2021.	86
16	نتائج اختبارات الضغط الخاصة على مستوى نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي العماني للسنتين 2020 و 2021 (%)	87
17	نتائج اختبارات الضغط الخاصة على مستوى نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي الفلسطيني للسنتين 2020 و 2021 (%)	88

102	قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015_2021	18
103	مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021	19
105	تطور قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2021	20
107	تطور قيمة مؤشر الاستقرار المالي في البحرين خلال الفترة 2017_2021	21

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد عرف العالم عدة صدمات اقتصادية تعود إلى العصور القديمة بحيث أثرت على الاقتصادات الحديثة عامة والاقتصادات النامية خاصة، وذلك حسب قوة ومتانة القاعدة الاقتصادية لكل بلد، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية التي أثرت عليها نذكر: التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، التوزيع غير العادل للثروات، وعدم تحفيز الاستثمار وغيرها من السياسات التي تمكنهم من معالجة هذه المشاكل.

إذ تعتبر السياسة النقدية أهم السياسات الاقتصادية التي حصلت على اهتمام كبير وواسع في الفكر الاقتصادي، حيث كانت بدايتها على يد المدرسة الكلاسيكية التي تعتبر سببا في بروزها، لتأتي بعدها المدرسة الكينزية عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى في ثلاثينات القرن الماضي وتقوم بإزاحة الفكر الكلاسيكي؛ بالمقابل، رجحت النظرية الكينزية فعالية السياسة المالية على حساب السياسة النقدية، لكن سرعان ما استرجعت هذه الأخيرة مكانتها في الخمسينيات من القرن العشرين على يد الأمريكي ميلتون فريدمان وتؤكد صدارتها وفعاليتها بواسطة أدواتها الكمية والنوعية التي عملت على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية والمصرفية، وبالنظر إلى سرعة تطور العلاقات الدولية المعاصرة في مختلف الجوانب أصبحت المصارف عرضة للمزيد من المخاطر التي قد تؤدي بها إلى الإفلاس. عليه، وجب التفكير في تطوير آليات لمواجهة تلك المخاطر، وذلك بإيجاد قاعدة مركزية مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم من خلال إقامة لجنة للرقابة البنكية تحت إشراف بنك التسويات الدولية بسويسرا تدعى باتفاقيات بازل وذلك من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

تتبع أهمية بحثنا انطلاقاً من تزايد حجم نشاط المصارف وتزايد أحجامها وتعدد وانتشار نشاطاتها المتعلقة بتمويل الأنشطة الاقتصادية، حيث ترتب عنه تعقد الأنشطة المالية والمصرفية خاصة في ظل نمو الأسواق المالية والتطورات التكنولوجية الراهنة. فرض هذا النمو على المصارف المركزية والحكومات تكييف سياساتها النقدية بما يتناسب وهذه التحديات الجديدة، كما ألزمها بفرض معايير وشروط خاصة بأنشطة المصارف، والتي تطورت مع مرور الوقت لتتدرج ضمن مفهوم السياسات الاحترازية سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي. تم تطبيق هذه السياسات على مستوى المصارف المركزية والحكومات في البلدان العربية، مع محاولة إثراءها بما يتناسب وأحجام وبيئة الأنظمة المصرفية في البلدان العربية، بهدف تحقيق الاستقرار المالي، خاصة مع تزايد الأزمات المالية على المستوى الدولي.

انطلاقاً مما سبق تهدف هذه الدراسة تحليل العلاقة الجدلية بين السياسة النقدية، السياسات المصرفية الاحترازية، والاستقرار المالي، مع محاولة دراسة وتقييم فاعلية هذه السياسات ودورها في تجنب الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي في عينة من البلدان العربية.

محاولة لتحقيق هدف البحث، تعالج الدراسة الحالية الإشكالية التالية: ما هو دور السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المالي في البلدان العربية؟

انطلاقاً من إشكالية الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الجوانب النظرية للعلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي؟
- ما هي تجارب السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي في البلدان العربية؟
- ما هي تطورات تطبيق السياسات الاحترازية الكلية في البلدان العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي؟

محاولة للإجابة على الأسئلة أعلاه، نصيغ الفرضيات التالية:

- يفترض أن توجد علاقة نظرية قوية بين فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي.
- يفترض أن تساهم السياسات الاحترازية بشكل أساسي في ضمان استقرار النظم المصرفية وتجنب الأزمات.
- يفترض أن تسهم تطبيقات السياسات الاحترازية الكلية في البلدان العربية في الرفع من فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي بها.

رغم أننا لم نجد دراسات سابقة تناولت الموضوع من نفس الجانب، إلا أننا سنحاول تلخيص مجموعة من الدراسات التي لها علاقة وصلة بالموضوع، كما يأتي أدناه:

دراسة ذهبي ريمة، "الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003_2011"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2: تناولت هذه الدراسة مؤشر تجميعي للاستقرار النظامي المالي الجزائري، باستعمال قاعدة بيانات للفترة الممتدة ما بين 2003_2011، وذلك من خلال تجميع خمسة عشر متغير تتدرج تحت أربع مؤشرات جزئية، بحيث استعملت ثلاثة متغيرات لبناء مؤشر التطور المالي، وثلاثة متغيرات لبناء مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي و متغيرين اثنين لحساب مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي. عكست نتائج المؤشر تطور الاستقرار المالي في النظام المالي في الجزائر. فقد استطاع التقاط فترات الإجهاد المالي التي عرفتها الجزائر. بين المؤشر التجميعي أيضا استقرار النظام المالي في الجزائر، منذ عام 2005، وقد أظهر المؤشر ارتباط الاستقرار المالي النظامي الجزائري بشكل كبير بالتقلبات في أسعار النفط.

دراسة محمد أمين وليد طالب، بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية دراسة حالة البنك المركزي الأوروبي و الأزمة المالية 2007_2008، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة:تناولت الدراسة الجانب النظري للأزمات المالية و عرض تحليل للأزمة المالية العالمية للعام 2008 وركزت الدراسة على محاولة عرض أدوات السياسة النقدية وإبراز ضعفها في معالجة الأزمة، واختصت في أداة سعر الفائدة، وهذا ما دفع بالبنك المركزي الأوروبي لتبني أدوات سياسة نقدية جديدة لمعالجة الأزمة.

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في الفصل الأول لأجل الإحاطة بالجوانب النظرية للسياسة النقدية، السياسة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي؛ كما اعتمدنا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة لأجل تحليل العلاقة المتداخلة بين السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي في البلدان العربية. في الأخير استعنا بمنهج دراسة حالة عند تحليل هذه السياسات في عينة من البلدان العربية.

من خلال ما سبق قمنا بهيكله دراستنا في فصلين أساسيين؛ يتناول الفصل الأول الجوانب النظرية للسياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي، والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث أساسية: تناول المبحث الأول الجوانب النظرية للسياسة النقدية؛ يخصص المبحث الثاني لعرض أهم المفاهيم الأساسية للسياسة الاحترازية وتطورها تاريخياً؛ في حين يعرض المبحث الثالث الجوانب النظرية المتعلقة بالاستقرار المالي.

يتناول الفصل الثاني دراسة تحليلية لواقع السياسات النقدية والسياسات الاحترازية في ابلدان العربية وآثارهما على الاستقرار المالي، حيث قسم بدوره إلى مبحثين أساسيين؛ يتناول المبحث الأول تحليل السياسة النقدية في ثلاث بلدان هي الجزائر، البحرين، والعراق؛ يتناول المبحث الثاني تحليل واقع تطبيق الدول العربية للسياسات الاحترازية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الأول:

الجوانب النظرية للسياسات النقدية،

السياسات الاحترازية والاستقرار

المالي

مقدمة الفصل الأول:

تميزت العقود الخمسة الأخيرة بتزايد عدد الأزمات المالية التي مست الاقتصاد الدولي وتعاضم حجم الأضرار التي تسببت فيها، الأمر الذي أثار اهتمام الباحثين وصناع القرار لدراسة جذورها وتحليل أسباب نشوبها محاولة منهم لتفاديها أو التقليل من آثارها السلبية على الاقتصادات.

تعددت هذه الأزمات المالية ما بين أزمات الصرف وأزمات المديونية خلال ثمانينات القرن الماضي، لتظهر الأزمات المصرفية وأزمات الأسواق المالية بعدها خلال تسعينات القرن الماضي، للتطور بعدها في بدايات القرن الماضي إلى نوع جديد من الأزمات عرف بالأزمات المزدوجة، أي تلك الأزمات التي تتضمن أزمات صرف وأزمات مصرفية في الوقت نفسه. تطلب هذا النوع الجديد ضرورة التنسيق ما بين السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية لمحاولة احتواء المخاطر المرتبطة بهذا النوع الجديد من الأزمات، وسعياً لتحقيق أكبر مستوى من الاستقرار المالي.

عليه، يتضمن هذا الفصل مجمل الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسات النقدية، والسياسات الاحترازية الكلية وكذا الاستقرار المالي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وفق ما يأتي أدناه:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية؛

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسات المصرفية الاحترازية؛

المبحث الثالث: الجوانب النظرية للاستقرار المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية عن تلك الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي لضبط المعروض النقدي ومراقبة حجم الائتمان. عليه، نحاول من خلال هذا المبحث عرض المفاهيم الأساسية والجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و أدواتها

يتناول هذا المطلب تعريف السياسة النقدية ويستعرض مختلف أدواتها.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعريف 1: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للمجتمع بغرض الرقابة على الائتمان أو التأثير عليه، بما يتفق مع تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة. (ولد بني، 2012، ص. 2)

تعريف 2: كما تعرف السياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات النقدية والمصرفية التي تقوم بها السلطات النقدية، والتي تستهدف من خلالها مراقبة حجم المعروض النقدي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، كتحقيق التشغيل الكامل والنمو الاقتصادي، التوازن الخارجي والاستقرار الأسعار. (بنابي، 2017، ص 59)

تعريف 3:تعرف السياسة النقدية كذلك على أنها مجموع الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لإدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. (بن علي، 2016 ص. 23)

في الأخير تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي. (بن علي، 2016، ص. 23)

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

1. أساليب الرقابة الكمية (الأساليب غير المباشرة)

1.1. إعادة الخصم: هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها أو نقول أنها الفائدة التي يتقاضاها البنوك المركزية على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية وتعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان.(القطابري، 2012، ص. 26)

"سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الفترة القصيرة ". (رحمانى، 2015، ص. 128)

تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزي في مراقبة البنوك التجارية وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم حذت من وراءها مجموعة من البنوك نذكر منها: بنك فرنسا الذي استعمل هذه الوسيلة سنة 1857، والبنك الفيدرالي الأمريكي الذي استعملها سنة 1913، أما الجزائر فلم تستخدم هذه الوسيلة إلا في جانفي 1972. (غربي، 2009، ص. 93)

يتبين من خلال هذه التعريف أن سعر الخصم هو أداة بيد البنك المركزي أو السلطات النقدية تستعملها متى اقتضت الضرورة ومتى وجب التدخل بهذه الأداة، وكذا وفقا لأهداف السياسة النقدية. حيث يؤدي استخدام هذه الأداة إلى التحكم في معدلات الفائدة المطبقة في منح أو خلق الائتمان. فعندما يرى البنك المركزي بأن حجم الائتمان زاد عن الحد المطلوب ما يسبب التضخم، فإنه يرفع من معدل إعادة الخصم، أي يرفع تكلفة الائتمان الذي يمنحه للبنوك التجارية ما يؤدي إلى الرفع من معدلات الفائدة، وبالتالي التخفيض من حجم القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية. فمثلا إذا كان الهدف هو سياسة نقدية انكماشية

فإنه يتم رفع سعر الخصم، كما يخفض هذا السعر إذا كان الهدف هو سياسة نقدية توسعية. هذه العملية لها علاقة مباشرة بالسيولة النقدية وكذا بحجم الاستثمار. فإذا تم رفع هذا المعدل فإنه يؤدي إلي خفض السيولة في الاقتصاد، وبالتالي يؤدي إلي تقليص حجم الاستثمار أو الرفع من تكلفته، بينما يؤدي تخفيض هذا المعدل إلي تخفيض معدلات الفائدة ما يؤدي إلي زيادة التمويل في الاقتصاد ما ينتج سيولة إضافية واستثمارات أكثر. (رحماني، 2015، ص. 128)

2.1. سياسة السوق المفتوحة: تقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصورة خاصة، بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وهي أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية، حيث كان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة. (مفتاح، 2012، ص150)

تتميز سياسة السوق المفتوحة بإمكانية استخدام احتياطات الصرف دون الضجة التي تصاحب عادة الإعلان عن تغيير إعادة الخصم وشروط الاحتياطي النقدي. أما آلية استخدام عملية السوق المفتوحة بعملية بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية ممكن أن تؤثر في حجم الائتمان المصرفي على شكل التالي:

من المعروف أن البنك المركزي إذا وجد أن الوضع الاقتصادي يستدعي التدخل لمقاومة التضخم وعرض النقد فإنه يقوم بتقييد حجم الائتمان من خلال التدخل في السوق المالية كبائع للأوراق المالية للبنوك مما يؤدي إلى تقليص الاحتياطيات النقدية لدى البنوك ويقلل من قدرتها على منح الائتمان، أما إذا شعر بضرورة زيادة الإنفاق لزيادة الإنتاج ورفع مستوى

الفعالية الاقتصادية، فله يقوم بشراء السندات الحكومية والأوراق المالية التي تحتفظ بها البنوك التجارية فتزيد الاحتياطات النقدية لها وتقوي قدراتها على منح الائتمان.

تؤثر هذه الأداة على سعر الفائدة من خلال قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية حيث يؤدي ذلك إلي تحويل دالة الطلب والعرض على الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية للتأثير فورا على أسعار السندات ومعدلات الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية في السوق النقدية ترتفع أسعارها وتتنخفض أسعار الفائدة عليها وفي نفس الوقت يزداد عرض النقد في سوق النقد والائتمان مما يقلل من ثمن الاقتراض، وبالتالي يشجع الأفراد والمؤسسات إلي زيادة الطلب على الائتمان والعكس يحدث في حالة قيام لبنك المركزي ببيع الأوراق المالية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة عليها، وانخفاض عرض النقد في سوق النقد قد ترتفع أسعار الفائدة و بالتالي انخفاض الطلب على الائتمان من قبل الأفراد و المؤسسات.(عبد اللطيف و المصري، 2011، ص. 37)

3.1. تغير نسبة الاحتياطي القانوني: هي عبارة عن إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة في صورة رصيد سائل لدى البنك المركزي، وللبنك المركزي الحق في تغيير هذه النسبة بقرار منه عند الضرورة، فإذا أراد تخفيض حجم الائتمان فإنه يرفع هذه النسبة وإذا زيادة حجم الائتمان فإنه يخفض هذه النسبة.

تستعمل الدول نسبة الاحتياطي القانوني كأداة للسياسة النقدية و لتحقيق التوازن و الاستقرار من خلال التأثير على حجم الائتمان بغرض معالجة الكساد أو الحد من التضخم، وأول دولة استعملت هذه السياسة هي الولايات المتحدة الأمريكية العام 1933. عند بداية تطبيق هذه الأداة لم تستعمل للتأثير في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية، و لكن كان الغرض من استعمالها هو حماية المتعاملين من أخطاء تصرفات البنوك التجارية عند استعمال أموالهم.

يأخذ الاحتياطي القانوني أشكالاً عديدة منها الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية والاحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها. (معيزي، 2008، ص. 130)

2. أساليب الرقابة النوعية (الأساليب المباشرة): هي الأدوات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الائتمان الممنوح لقطاعات معينة، كزيادة الائتمان للقطاع الفلاحي وخفضه لقطاع خدمات النقل، وتتمثل أهمها فيما يلي:

1.2. سياسة تأطير القرض: تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر، وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة، ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي تكون سببا في إحداث التضخم.

2.2. الودائع الخاصة: من خلال هذه الأداة يقوم البنك المركزي بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها عن طريق التقليل من أرصدها. (بنابي، 2017، ص 62)

3.2. الإقناع الأدبي: هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، يستخدمها البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين من وسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفهية أو الكتابية، وتسمى أيضا بسياسة المصارحة وتتمتع البنوك المركزية الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن يقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات

والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات وفق الخطة والاستراتيجية المسيطرة من قبل البنك المركزي، وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو شيء من التحذير والوعيد. (إكن، 2009، ص. 60)

4. سياسة معدلات الفائدة: يتدخل البنك المركزي في العديد من البلدان و يفرض معدلات فائدة محددة على البنوك التجارية، ويمكن التأثير على هذه المعدلات عن طريق معدل الفائدة المصرفي الأساسي. (بنابي ، 2017 ، ص63)

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية و أنواعها

تتضمن السياسة النقدية أنواع مختلفة، كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة، سنفصل فيها فيما يأتي أدناه.

أولاً: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك عبر التأثير على جملة من المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات ومستوي الأسعار وأسعار الصرف.

قسم العديد من الاقتصاديين أهداف السياسة النقدية إلى ثلاثة مجموعات أولية، وسطية ونهائية سنحاول إبراز أهداف السياسة النقدية فيما يلي من نقاط:

1. أهداف أولية: هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها قصد التأثير على الأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات: مجموعة الاحتياطات النقدية و مجموعة ظروف سوق النقد.

1.1. مجموعة الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة عند الجمهور، والاحتياطات البنكية المساعدة وكذا نقود الودائع، أما الاحتياطات البنكية فتتكون من ودائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الاحتياطات القانونية والإضافية، وكذلك النقود الموجودة في البنوك، غير أن الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات القانونية على ودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة (كمية القروض المخصومة). ولقد كثر النقاش في النظام المصرفي وخارجه حول المتغير أو مع الاحتياطي الأكثر فعالية، فهناك فريق مؤيد على أن القاعدة النقدية تعتبر الهدف الأولي، ووصل النقاش إلى جمهور الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، بحيث أسند الأمر إلى السلطة النقدية ومدى تحكمها في أي من المجاميع المذكورة وعلاقة نمو المعروض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، ولهذا يبقى البنك المركزي يتصف بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي. (غريبي، 2009، ص. 93)

2.1. ظروف سوق النقد: يقصد بها المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقرضين ومواقفه السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك. تحتوي هذه المجموعة على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية ومن أهم هذه الأرقام ما كان مستخدما في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الاحتياطات الحرة، وهي تشمل الاحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي مأخوذا منها الاحتياطات التي اقتترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أدون

الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك.(طالب، 2016، ص. 104).

2. الأهداف الوسيطة:

الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثير بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة في المتغيرات النقدية الكلية كسعر الفائدة وأسعار الصرف:

1.2. سعر الفائدة: هو أحد المتغيرات النقدية الهامة التي تؤثر على عرض النقود والادخار والاستثمار والدخول وسعر الصرف، ويؤثر بشكل أساسي على الإنتاج والتشغيل. فهو أوسع تأثيراً من المتغيرات النقدية الأخرى، فهو تكلفة بالنسبة للمستثمر وأرباحاً أو عوائد بالنسبة للمودع في المصرف، ويحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا كان سعر الفائدة مرتفعاً سوف يزداد الادخار و ينخفض الاستثمار لذلك يجب أن يكون سعر الفائدة متغيراً إيجابياً بحيث يشجع الادخار والاستثمار معاً. (كنعان، 2012، ص. 383)

تستعمل السلطات النقدية معدل الفائدة الحقيقي كهدف وسيط في الحالة التي تشجع فيها العائلات على الادخار ترفع من معدل الفائدة لأنهم شديدي الحساسية بخصوص تكلفة قروضهم، وفي المقابل تخفض هذا المعدل إذا كانت هناك رغبة في زيادة النمو والاستثمار لأن تكلفة القروض تنخفض، لكن الصعوبة في اعتماد معدل الفائدة كهدف وسيط تكمن في التغيرات التي تحدث لسعر الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد، كذلك سعر الفائدة يحمل عنصر التوقعات التضخمية مما يفقد أهميته كمؤشر، وأخيراً التداخل في استخدام هذا المعدل من جهة كهدف وسيط ومن جهة أخرى يستعمل كقناة إبلاغ للسياسة النقدية (معيزي، 2000، ص. 23)

2.2. سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف مؤشر مهم، لأنه يعكس الأوضاع الاقتصادية لأي دولة من خلال الحفاظ عليه في مستوى قريب من مستوى القدرة الشرائية، وتزداد أهميته في التوازن الاقتصادي عندما يساوي أو يفوق سعر الصرف العملة المحلية، ويعتمد سعر الصرف كهدف وسيط لأن انخفاضه يحسن من وضعية ميزان المدفوعات وثباته يعطي الانطباع الجيد على استقرار الأوضاع الاقتصادية.

تستهدف السلطات النقدية سعر الصرف وتؤثر عليه، وذلك بتخفيضه أو رفعه حيث يعتبر مؤشر هام فيما يخص الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، إلا أن اتخاذه كعنصر وسيط يظهر العديد من العيوب كون أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض للتقلبات. ولذلك فإن الاقتصادات الكبيرة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح صغير على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الإنشاء المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا. (وسام، 2000، ص.205)

3.2. المجمعات النقدية "العرض النقدي": يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسي أن تكون هنالك قدرة على تحديده إحصائيا، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود.

إن ضبط نمو كمية الكتلة النقدية مع مستوى معدل النمو الاقتصادي يمثل الهدف الأساسي للسلطات النقدية عند النقديين، ولهذا فإن هذه النظرية تستوجب الحفاظ على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية لعدة سنوات. هذا، ويستحسن أن يكون هذا المعدل ضعيفا يتراوح من نسبة 3% إلى 5% ولتحقيق ذلك ينبغي أن يترك سعر الصرف عائما.

إن ضبط كمية النقود تعتبر الأداة المفضلة للتوازن الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:(بوزعرور، 2008، ص. 74)

- يمنع عرض النقود لأنه يصبح مصدرا لعدم الاستقرار؛
- زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، يجعل السياسة النقدية تحد من الاضطرابات الآتية من مصادر أخرى؛
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو قريبا من ذلك.

3. الأهداف النهائية

تأتي الأهداف النهائية للسياسة النقدية كمحصلة أو نتيجة لتحقيق كل من الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة، فالسلطات النقدية تقوم أولا بتحديد الأدوات النقدية التي تستخدم في التأثير على الأهداف الوسيطة قصد الوصول إلى الأهداف النهائية والتي سنحاول إبرازها فيما يلي:

1.3. استقرار سعر صرف العملة المحلية

يعتبر من بين الأهداف التقليدية للسياسة النقدية حيث تسعى السلطات النقدية إلى الحد من التوسع المفرط في عرض النقود، وبالتالي من آثاره السلبية على قيمة العملة الوطنية، وبالمقابل سيلتزم أيضا البنك المركزي بالاحتياط بحجم مناسب من الاحتياطات بالعملات الأجنبية من جهة وعدم التوسيع في إقراض الحكومة من جهة أخرى.

2.3. استقرار الأسعار:

تسعى السلطات النقدية إلى محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار لما لهذه الأخيرة من تأثيرات سلبية على قيمة النقود، وبالتالي آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات و تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي.

3.3. تشجيع النمو الاقتصادي:

تسعى جميع الحكومات إلى تحقيق هذا الهدف سواء كانت في دول نامية أو متقدمة ويقصد به زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي متوسط دخل الفرد الحقيقي.

تحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار حيث أن السياسة النقدية التوسعية تستطيع المحافظة على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.(هيل عجمي، 2009، ص. 260)

4.3. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تجرى بين المقيمين في بلد معين و المقيمين في بلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

يكون ميزان المدفوعات إيجابيا بالنسبة للدولة لما يكون ما يستلمه من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، وتسعى كل دول العالم إلى جعل ميزان مدفوعاتها إيجابيا بغية المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي ومن احتياطات من العملة الصعبة.

يبرز دور السياسة النقدية في تقليل عجز ميزان المدفوعات من خلال قيام البنك المركزي باستخدام أداة رفع سعر الخصم، حيث سيؤدي ذلك إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة ما سيؤدي إلى انخفاض الإقبال على الائتمان الأمر الذي سينجز عنه انخفاض الأسعار لأن الطلب على السلع المعروضة قد انخفض، وبالتالي تكون النتيجة النهائية لاستخدام أداة رفع سعر الخصم هي تشجيع الصادرات وانخفاض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، كما سيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة أيضا إلى إغراء الأجانب ودفعهم لتوظيف أموالهم بالبنوك الوطنية أي تحقيق تدفقات من العملة الصعبة إلى الداخل وبالتالي تخفيض عجز ميزان المدفوعات.

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تصحيح الاختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات خاصة في الحالات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم. (شليبي، 1982، ص. 95)

5.3. تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة)

يرى الاقتصاديون بأن مستوى العمالة الكاملة هو ذلك المستوى الذي يجد فيه كل راغب وقادر على العمل فرصة عمل، كما يعرف أيضا بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق بفعل الاستخدام الكفء لقوى العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الاقتصادي.

تسعى الدول إلى الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة وتجعل منها هدفا طويل الأجل وهذا نظرا لما للبطالة من آثار انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، وتقوم السياسة النقدية بدور مهم في تحقيق مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الكلي الفعال وزيادة الاستثمار، ولعل أبرز الأدوات التي

تستعمل لبلوغ هذا الغرض هي قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي، فتتخفف أسعار الفائدة مما يؤدي إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة.

6.3. تلبية الاحتياجات المالية للنشاط الاقتصادي

يسعى البنك المركزي إلى تلبية المتطلبات المالية لمختلف القطاعات الاقتصادية عبر توفير الائتمان اللازم لتحريك العجلة الاقتصادية، ويبرز هذا الدور خصوصا في فترات الرواج حيث تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الائتمان.

7.3. المساهمة في تطوير المؤسسات المالية و المصرفية:

تعمل السياسة النقدية على تطوير المؤسسات البنكية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها المؤسسات أي السوق المالي و السوق النقدي وهذا بما يكفل النهوض وتطوير الاقتصاد الوطني. تسعى السياسة النقدية إلى بلوغ هذا الهدف عبر التأثير في عاملين أساسيين لحياة ونشاط المؤسسات المالية والبنكية، ألا وهما الادخار والاستثمار، إذا تحاول السياسة النقدية رفع معدلات الادخار بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي من خلال جميع الادخارات المحلية بواسطة المؤسسات المالية والبنكية القائمة في البلد، كما تحاول السياسة النقدية أيضا توجيه الاستثمارات إلى تلك القطاعات التي هي في حاجة إلى رفع معدلات نموها، وبالتالي زيادة نسبة الاستثمارات إلى الدخل القومي.

8.3. التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:

يمر اقتصاد الدول في العالم خاصة الرأسمالية منها بمرحل مختلفة مثل مرحلة الركود ومرحلة الانتعاش، وتسعى السياسة النقدية إلى إخراج الاقتصاد من مرحلة الركود عبر اتباع سياسة ائتمانية توسعية تسمح بزيادة الاستثمار وتقل الطلب وتخلق مناصب شغل، أما في مرحلة الرواج فالسياسة النقدية تنتهج سياسة ائتمانية تقييدية للحد من الضغوطات التضخمية.

ثانيا: أنواع السياسة النقدية

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية في نوعين أساسيين وهما "سياسة نقدية توسعية أو "سياسة نقدية انكماشية".

1. السياسة النقدية التوسعية:

يتم اتباعها في حالة الركود الاقتصادي (الحالة الانكماشية) الناتجة عن زيادة العرض مقارنة بالطلب، مما يدفع بالبنك المركزي للتدخل من أجل إنعاش الاقتصاد من خلال زيادة المعروض النقدي لإعادة التوازن بين العرض والطلب بهدف تضيق الفجوة الانكماشية باستخدام الوسائل التالية:

- تخفيض سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني بغية زيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية.
- تخفيض معدل الفائدة لتشجيع إقبال الأفراد على طلب القروض.
- عمليات السوق المفتوحة والتي يدخل من خلالها البنك المركزي كمشتري للسندات الحكومية من أجل زيادة وضع كمية نقدية أكبر في السوق.

2. سياسة نقدية انكماشية:

يتم اتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي (الحالة التضخمية) الناتجة عن زيادة الطلب مقارنة العرض، مما يستدعي تدخل البنك المركزي للتقليل من كمية النقود المتداولة. ولهذا الغرض يقوم البنك المركزي بعكس ما يقوم به في الحالة الانكماشية: (علامو علام، 2020، ص. 453)

- الرفع من معدل الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني من أجل التقليل من النقود المتداولة في الاقتصاد؛

- الرفع من معدل الفائدة للتقليل من الطلب على القروض؛
- الدخول على السوق المفتوحة كبائع للأوراق الحكومية بغرض امتصاص الكتلة النقدية المتداولة.

المطلب الثالث: نظريات السياسة النقدية

يتناول هذا المطلب مكانة السياسة النقدية وتأثيراتها ضمن منظور النظريات الاقتصادية المختلفة، حيث تتفاوت مكانتها من مدرسة فكرية اقتصادية إلى أخرى.

أولاً: السياسة النقدية من منظور التحليل الكلاسيكي

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي "آدم سميث" الذي وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية، وأسهم في تطويرها كل من "مالتوس و ريكاردو و ميل و ساي" و غيرهم من رواد المدرسة النيوكلاسيكية. و قد قامت المدرسة على عدة أسس ومبادئ حاولت من خلالها ضبط مفهوم السياسة النقدية بأدوات ووسائل تحليل كلاسيكية محضه، حيث اهتمت بالدرجة الأولى بدراسة العلاقة الموجودة بين عرض النقود و المستوى العام للأسعار.

1. أسس و مبادئ النظرية النقدية الكلاسيكية

- تعتبر النظرية الكلاسيكية عن مجموعة المساهمات الفكرية المفسرة والمحللة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن طرح بعض أسسها القانونية و الفلسفية فيما يلي:
- الحرية الاقتصادية: إن ترك الحرية للأفراد في اختبار نشاطاتهم ومهامهم يساعد على تحقيق المنفعة الخاصة والعامة معاً؛
- عدم التدخل الدولة: فالنظام الرأسمالي يعمل على الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في نطاق ضيق كالدفاع والقضاء والأمن والقيام بمشروعات عامة ذات النفع العام؛

- الملكية الخاصة: يقوم النظام الرأسمالي على تشجيع الملكية الفردية التي تساهم في تحقيق أقصى منفعة للمجتمع؛
- مبدأ الربح: إن الربح هو الأساسي الذي يشجع على زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي، فتعظيمه يساهم في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج؛
- قانون المنافذ لساي: الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المقابل له"، ويتحقق ذلك في ظل الاقتصاد القائم على المقايضة واقتصار النقود على وظيفة وحيدة هي كوسيلة للتبادل فقط. وفي حالة حدوث اختلال سرعان ما يعود التوازن تلقائياً؛
- النقود محايدة: إذ أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل ليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي؛ فهي مجرد "حجاب لغطاء الحقيقة فقط"، والحقيقة هنا أن السلع تتبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك؛
- مرونة جهاز سعر الفائدة؛ يعتبر سعر الفائدة الأداة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فهي تعد مكافأة للأشخاص الذين يؤخرون الاستهلاك لفائدة الادخار؛

2. صيغ نظرية الكمية النقود:

اهتمت هذه النظرية بتحديد قيمة النقود والعوامل المؤثرة في تغيرها، و يؤكد أصحاب هذه النظرية على أن هناك علاقة سببية ارتباطية وطردية بين التغيرات في كمية النقود (متغير مستقل) والتغير في المستوى العام للأسعار (متغير تابع) خلال الفترة القصيرة ومع افتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها.

تتضمن نظرية كمية النقود صيغتان أساسيتان هما:

1.2. صيغة فيشر (معادلة التبادل):

وضع الاقتصادي الأمريكي فيشر (1867_1947) معادلة التبادل وملخصها أنه إذا افترضنا ثبات كل من سرعة دوران النقود و حجم المبادلات الحقيقية، فإن التغير في كمية النقود المتداولة يقابله تغير في نفس الاتجاه ونفس النسبة في المستوى العام للأسعار، وعليه تعد هذه المعادلة تعبيراً رياضياً للنظرية الكمية للنقود، وأنها تقوم على الافتراضات نفسها التي قامت عليها، بل ليست سوى بديهية لا ترقى لتفسير السبب و النتيجة لأنها تقرير للواقع و ليست محاولة لتفسيره، وتأخذ هذه المعادلة الصورة التالية:

$$M*v=p*t \quad (1)$$

- m نعبر عن كمية النقود
- T حجم المعاملات
- p المستوى العام للأسعار
- v سرعة دوران النقود

سرعة دوران النقود T وفي ظل افتراض ثبات كل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وحجم المعاملات، فإنه يمكن تحويل المعادلة 1 إلى نظرية لتحديد مستوى الأسعار كما يلي:

$$P=m*v/t$$

يتضح من هذه المعادلة أن المستوى العام للأسعار يتحدد من قبل كمية النقود الاسمية، فبثبات حجم المعاملات (T) وسرعة دوران النقود (V) فإن أي تغيير في كمية النقود المعروضة يقابله تغير مشابه وفي نفس الاتجاه في المستوى العام.

2.2. صيغة كامبردج للأرصدة النقدية:

في الوقت الذي طور فيه فيشر النظرية الكمية، كان مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كامبردج في إنجلترا يقودهم ألفريد مارشال وبيجو يبحثون الموضوع نفسه، وتوصلوا إلى صيغة الأرصدة النقدية الحاضرة، والفرق بين الصيغتين أن فيشر ركز على دور النقود كوسيط في التبادل، بينما ركزت مدرسة كامبردج على دور النقود كمستودع للقيمة، مما يعطل مؤقتا جزءا من القوة الشرائية للأفراد خلال الفترة الواقعة بين السلع و شرائها، وبالتالي فقد ركزت الطلب على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في تغيير حجم هذه الأرصدة كأسعار الفائدة ومقدار ثروة الفرد والتوقعات المستقبلية حول الأسعار، إلا أنهم اعتقدوا أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير، أي بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد وتكون صيغتها على الشكل التالي:

$$M*v=p*y.....(1)$$

- M : كمية النقود.
- P : المستوى العام لأسعار.
- V : سرعة دوران النقود.
- Y : الدخل الحقيقي.
- فالعلاقة بين التفضيل النقدي (k) وسرعة دوران النقود (v) هي علاقة عكسية حيث:

$$K=1/v.....(2)$$

K: النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية.

وبمقارنة المعادلة (1) مع المعادلة (2) نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كامبردج:

$$M=P(Y.K) \quad \text{أي} \quad M/K=P.Y$$

وصل أنصار كامبردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي توصل لها فيشر، وفي هذا الصدد يقول "مارشال" : عند ثبات كل العوامل التي تشمل عليها المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

وصل أنصار مدرسة كامبردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر. وفي هذا الصدد يقول "مارشال" عند ثبات كل العوامل التي تشمل عليها المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

ثانيا: النظرية النقدية الكينزية

أحدثت النظرية الكينزية ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي بعد أن فشلت النظرية الكلاسيكية في إخراج النظام الرأسمالي من أزمة الكساد العالمي (1929_1933)، والتي أدت إلى زعزعة الثقة في السياسات الاقتصادية التي قامت عليها. حيث جاء كينز بأسس وافتراضات جديدة انصبت في مجملها على محاولة إنقاذ الاقتصاديات الرأسمالية التي كانت تعيش تحت وطأة الكساد، وذلك من خلال إبرازه لدور ومكانة النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولقد لخص كينز معظم أفكاره في كتابه المشهور "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" الصادر في سنة 1936 والمعروف بالنظرية العامة. وقد قام التحليل الكينزي على عدة افتراضات تتمثل فيما يلي:

- رفض فكرة حيادية النقود، واعتبرها أنها عامل نشيط في الاقتصاد من خلال تأثيرها على الدائرة الحقيقية (الإنتاج، التشغيل والدخل).
- اهتم في تفسيره لجانب الطلب باستخدام فكرة الطلب الفعال، وقام بتحديد العوامل المؤثرة فيه (الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك).
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.

- رفض قانون المنافذ الساري وكذلك فكرة التوازن التلقائي.
- الاستثمار هو دالة لكل من معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.
- ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات.
- يركز تحليله على أن الموازنة العامة هي أهم أداة لتنظيم الاقتصاد على خلاف السياسة النقدية والائتمانية.
- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة).
- جاء بنظرية عامة للتوظيف تتميز عما سبقها من النظريات العمالة في معالجتها لكل مستويات التشغيل.
- اهتم التحليل الكلي للمعطيات ولم يولي اهتماما كبيرا للجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع: كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي.
- يركز تحليله على الفترة القصيرة لاعتقاده أن المدى الطويل سنكون جميعا أمواتا.

ثالثا: المدرسة الحديثة

في فترة السبعينيات تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة اقتصادية لم يعرفها من قبل، تمثلت في تعايش في فترة التضخم والركود جنبا إلى جنب، وتحول التضخم إلى أزمة حقيقة مستعصية الحل، فعجز الفكر الكينزي بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها نوفي ظل الظروف ظهر تيار جديد على أيدي مفكري مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" الذي أعاد إحياء النظرية الكمية التقليدية، واستطاع هذا التيار الترويج لأفكاره وحث الحكومات الرأسمالية المتقدمة للأخذ بها، بهدف التخفيف من حدة الأزمة، ونشير إلى أن النظرية الحديثة لا تشكل فكرا تقليديا بحتا، وإنما تمثل محاولة لاستيعاب الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار الكلاسيكية من ناحية، والاستفادة من التقدم الفكري الذي حدث بعد عهد الكلاسيك من ناحية ثانية.

تتبنى مدرسة شيكاغو فكرا مضادا للفكر الكينزي، في الوقت الذي كان فيه معظم الاقتصاديين في حالة انبهار كبير ونظريته، فقد أعادت هذه المدرسة للأذهان أهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وأصل فريدمان هذا الطرح في نظريته الجديدة، ففي عام 1956 نشر كتابا بعنوان دراسات في نظرية كمية النقود، الذي يمثل أساس هذه النظرية طور فيه وأعاد صياغة نظرية كمية النقود، ورغم أن فريدمان يشير إلى فيشر في تحليله إلا أن تحليله أقرب إلى تحليل كينز ومدخل كمبردج منه إلى تحليل فيشر.

ولقد استغنت النظرية النقدية عن فرضين من فروض النظرية التقليدية ويتعلق الأمر بكل من:

- فرضية ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل، فأزمة الكساد الكبير بينت عدم صحة هذا الافتراض، فالحالة الطبيعية للنتاج الوطني أن يكون في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل وعليه فإن زيادة عرض النقود يمكن أن يؤدي إلى رفع الناتج الوطني في الأجل القصير.
- فرضية ثبات سرعة تداول النقود، فالدراسات الاقتصادية أثبتت عدم وجود هذه السرعة فهي تميل إلى الارتفاع في حالة الرواج وتنخفض في حالة الكساد. بالمقابل، تفترض النظرية ما يلي:
 - نسبية ثبات سرعة الدوران النقود وإمكانية التنبؤ بها، ومنه فإن الطلب النقود يتمتع بدرجة من الثبات والاستقرار النسبي.
 - هناك عوامل تؤثر في سرعة دوران النقود، تختلف عن تلك العوامل التي تؤثر في عرض النقود، ولذلك فإن التحرك في سرعة الدوران يكون مستقلا كليا عن التغيير في عرض النقود.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسات المصرفية الاحترازية

لقد وضعت لجنة بازل عديد النظم احترازية الخاصة بالتحوط من المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية والمالية، وهذا من أجل تحقيق المنافسة العادلة بين البنوك في شتى أنحاء العالم. عليه، سنحاول من خلال هذا المبحث أن نفصل في مختلف اتفاقيات بازل للسياسات المصرفية الاحترازية.

المطلب الأول: اتفاقية بازل الأولى

سنلخص في هذا المطلب مختلف المصطلحات المتعلقة باتفاقية بازل الأولى، وذلك من خلال تعريفها، وتحديد أهدافها، سيماتها، ركائزها، بالإضافة إلى التعديلات التي أجريت عليها، و أخير تقييمها من خلال ذكر الإيجابيات و السلبيات.

أولاً: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

لجنة بازل هي هيئة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقيات دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة (G10)، تجتمع أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين.

لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية أو قانونية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، ويقصد بالمعايير الاحترازية للجنة بازل الدولية تلك القواعد الدولية الموحدة التي وضعتها لجنة بازل للتسيير الحذر و الفعال لأعمال البنوك، من أجل ضمان استمرارية واستقرار وضع البنك في ظل المستجدات الدولية وكذا كسب ثقة العملاء فيه وتجنبه للأزمات. (ر اشدي، 2020، ص. 143)

تأسست لجنة بازل العام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها و زيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك، ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة، وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، السويد، بريطانيا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية) وتم الاتفاق على أن تحضى توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء.

ولقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء و توصيات في سنة 1988 حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك العامة الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية 1992. (دريس و بحري، لا يوجد تاريخ، ص. 1)

ثانيا: أهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية

- تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية سنة 1974 من قبل محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى، بهدف تعزيز التنسيق والتعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية الاحترازية من أجل الاستقرار المالي العالمي. بالإضافة إلى هذه الهدف تسعى اللجنة لتحقيق المقاصد التالية: (غربي و مداد، 2019، ص. 60)
- تبادل المعلومات حول التطورات الأخيرة في القطاع البنكي والأسواق المالية من أجل الكشف عن المخاطر التي يتحملها النظام المالي أو الممكن تحملها؛
- توحيد المعايير العالمية للإشراف البنكي بإصدار مبادئ توجيهية لحسن سير المهنة المصرفية؛

- مراقبة تنفيذ معايير لجنة بازل في البلدان الأعضاء إلى تقديم الاستشارة للبنوك المركزية والسلطات الرقابية للدول غير الأعضاء لتشجيعهم على انتهاج هذه المعايير؛
- التنسيق والتعاون من المنظمات الدولية للقطاع المالي التي تعزز الاستقرار المالي العالمي؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك من خلال سد النقص التنظيمية والرقابية التي تشكل خطر؛
- تقوية صلابة وأمان واستقرار النظام المالي.

ثالثاً: سمات اتفاقيات بازل للإشراف و الرقابة المصرفية

تتمثل أهم سمات اتفاقيات لجنة بازل فيما يلي: (راشدي، ص. 145)

- ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطر الناتجة عن توظيفات البنك، والبنود خارج الميزانية؛
- تقسيم رأس مال البنوك إلى رأس مال الأساسي و رأس المال الإضافي؛
- تقسيم بنود داخل وخارج الميزانية إلى عدة فئات؛ بهدف إعطاء كل فئة وزن مخاطرة يناسبها؛
- التركيز في حساب نسبة كفاية رأس المال على المخاطر البنكية ذات الأثر على البنوك؛
- منح بعض المرونة للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات والسماح باستخدام بعض المناهج الداخلية للبنك.

رابعاً: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

1. معدل كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل الصادرة 1988:

يتكون رأس المال وفقاً لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين:

- **الشريحة الأولى:** وتسمى رأس المال الأساسي، يتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقاً لتحفظات معينة بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة؛

- **الشريحة الثانية:** وتسمى رأس المال التكميلي، وتشمل المكونات التالية:

- **الاحتياطات غير المعلنة:** هي الاحتياطات التي تتم من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.
- **احتياطات إعادة تقييم الأصول:** يتم تكوين هذه الاحتياطات نتيجة لتقييم الأصول لإظهار قيمتها الدفترية بشرط أن يكون تقييم الأصول تقييماً يعكس احتمال تذبذب أسعارها، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تم التقييم بها إذا دعت الضرورة لذلك، على أن يتم تخفيض قروض التقييم بنسبة 55% للتحوط ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمال خضوع هذه الفروق عند تحققها لضريبة.
- **المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها:** تسمى احتياطات عامة (لا يؤخذ بها إلا إذا كانت المخصصات المحددة مستوفاة بالكامل) والنسبة التي يؤخذ بها أن تكون 1.25% كحد أقصى من الأصول الخطرة.
- **القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل:** تأخذ شكل سندات بأجل محدد، ومن خصائصها أن ترتب سدادها في حالة إفلاس المصرف يأتي في مرتبة تالية لحقوق المودعين بالمصرف، قبل سداد ما قد يستحق للمساهمين، مقابل ذلك تتمتع هذه

السندات بسعر فائدة مميزة كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعيمية من قبل المساهمين بالمصرف في حالة تعثره بشرط أن يأتي سداد هذه القروض في مرتبة تالية بعد سداد حقوق المودعين.

• أتاحت معايير بازل تضمين عناصره رأس المال المساندة التي تزيد أجالها عن 5 سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، والهدف من وراء ذلك هو تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند.

• أدوات رأسمالية: تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحصيل خسائر المصرف في حالة تحققها كما أنها غير قابلة للاستهلاك مثل الأوراق المالية التي تجمع فيها بعض صفات الأسهم والسندات مثل ذلك السندات التي تتحول أسهم بعد فترة محددة.

2. القيود التي وضعتها لجنة بازل على رأس المال المساند أو التكميلي: قامت لجنة بازل بوضع قيود على استخدام عناصر رأس المال المساند بما يكفل استخدامها بحرص وعدم إسراف المصاريف في استخدامها على حساب عناصر رأس المال الأساسي وتتمثل هذه القيود في الآتي: (لعراف، 2010، ص ص. 52-53)

• ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي، بهدف العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بصفة مستمرة باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين.

• إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55% من قيمتها للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها عند بيع الأصول الضريبية؛

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية، أي من مقام النسبة، بهدف الحد من الاعتماد عليها كرأس مال وذلك نظرا لكونها لا ترقى إلى درجة حقوق الساهمين.
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي، بغية عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين: قامت لجنة بازل بتصنيف دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين، وذلك كأساس لقياس المخاطر الائتمانية فقط، تاركة للسلطات الرقابة الوطنية حرية شمول المخاطر الأخرى في طريقة القياس وتتمثل هاتان المجموعتان في الآتي:

المجموعة الأولى: تضم الدول ذات المخاطر الأقل من باقي دول العالم، وهي: (الشماع، 1990، ص. 19)

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ويضاف إلى ذلك دولتان هما: المملكة العربية السعودية وسويسرا.
- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا، أيسلندا، الدنمارك، اليونان، تركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال العام 1994، وذلك باستبعاد أية دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا قامت بإعادة جدولة دينها الخارجي.

المجموعة الثانية: فتضم الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل الدول العالم ما عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتمزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى. ومن

هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: 0، 10%، 20%، 50%، 100%. لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر والأهم أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة. (أبو عقلة، ص. 15).

ويبين الجدول التالي أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل:

الجدول رقم 1: أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل الأولى

الموجودات	أوزان المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - النقدية تمثل العملة المحلية والأجنبية. - المطلوبات على الحكومات المركزية والبنوك المركزية المقومة بالعملة الوطنية والممولة بها. - المطلوبات الأخرى على الحكومات و البنوك لدول O.C.D.E. 	0%
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة 	10%
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من بنوك مثل البنك التنمية الإفريقي والآسيوي وبنك الاستثمار الأوروبي أو المطلوبات المضمونة من المصاريف المحلية . - القروض المضمونة من المصاريف المحلية . - المطلوبات من المصاريف دول خارجة عن الدول O.C.D.E و التي هي أقل من سنة واحدة و كذلك القروض التي تبقي من أجلها أقل من سنة. - المطلوبات من مؤسسات قطاع العام غير مسجلة في دول O.C.D.E باستثناء الحكومة والقروض المضمونة من تلك المؤسسات. 	20%
<ul style="list-style-type: none"> - القروض المضمونة بالكامل برهانات العقارية السكنية المشغولة أو التي ستشغل من قبل المقترض أو تلك التي توجل. 	50%
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوب من القطاع الخاص. - المطلوبات من المصاريف المسجلة خارج O.C.D.E باستحقاقات متبقية تزيد عن سنة واحد. 	100%

<p>- المطلوبات على الحكومات المركزية خارج O.C.D.E ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية و ممولة لها.</p> <p>- المباني والآلات و المعدات وغيرها من الموجودات الثابتة (العقارات الاستثمارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير موحدة في ميزانيتها).</p> <p>- أدوات رأس المال المصدر من قيل المصاريف الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال.</p> <p>- جميع الموجودات الأخرى.</p>	
--	--

المصدر: بحري سفيان و دريس رشيد، "مقرارات لجنة بازل و النظم الاحترازية في الجزائر، لا يوجد تاريخ ، ص. 3.

خامسا: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل الأولى العام 1996

ما إن شرع في تطبيق مقررات بازل الأولى، سرعان ما اتضح أنها لم تكن إلا خطوة لتوحيد التنظيم البنكي العالمي، كون أن ترجيح الأصول البنكية لم يكن كاف للإحاطة بكل المخاطر الائتمانية، مما أدى باللجنة إلى تعديل مقرراتها العام 1996، التي نصت على ما يأتي:

أ - إدخال مخاطر السوق: في تعديل سنة 1996 قامت لجنة بازل بالأخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق عند حساب معدل كفاية رأس المال، حيث تضم هذه المخاطر مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر تقلبات أسعار عقود المواد الأولية والأسهم، بالإضافة إلى المخاطر المتصلة بتدفقات الأصول خارج الميزانية والمشتقات المالية.

ب - إضافة شريحة ثالثة لرأس المال

بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما في معدل كفاية رأس المال، أشارت لجنة بازل إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لتغطية مخاطر السوق والمتمثلة في القروض المساندة لأجل سنتين.

ج-الصيغة المعدلة لحساب معدل كفاية رأس المال لسنة 1996

أصبحت طريقة حساب معدل كفاية رأس المال وفق التعديل 1996.

$$8\% \leq \frac{\text{رأس المال التنظيمي (شريحة 1+شريحة 2+شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان + (مقياس المخاطرة السوقية * 12.5)}}$$

حيث صار بسط الكسر هو مجموع رأس المال البنك من الشريحة الأولى والثانية الذي تم تحديده العام 1988، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة _القروض المساندة لمدة سنتين _ التي تم استخدامها لمواجهة مخاطر السوق، أما المقام فقد تم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموعة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان. (لعراف، 2013، ص. 82)

سادسا: تقييم اتفاقية بازل الأولى

1. إيجابيات اتفاقية بازل الأولى: (عبد العال، 2005، ص. 147)

- دعم واستقرار الأجهزة المالية على مستوى الدولي، وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال.
- لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم، ينتظرون العائد منها بل أقحم ذلك المعيار مساهمي البنوك في صميم أعمالها، حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك، ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات البنوك، واتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى ولو اقتضى الأمر زيادة رأس المال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر وفق تقديرات الجهات الرقابية.

- إن تطبيق معيار كفاية رأس المال يسمح بالحكم على سلامة المالية لأي بنك وكذلك سهولة مقارنته مع بنك آخر.
- التحكم في المخاطر المصرفية، أهمية تغطيتها بالأموال الخاصة، والتسيير الجيد لأصول وخصوم البنك، بهدف الوصول إلي تحسين مردوديته.

2. نقائص اتفاقية بازل الأولى:

رغم الايجابيات التي يحققها تطبيق معيار رأس المال إلا أنه توجد بعض السلبيات أهمها: (الكراسنة، 2006، ص. 6)

- على الرغم من أن مقررات لجنة بازل الأولى التي كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر التي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة التي تتعرض لها البنوك، وعلى الرغم من التطرق إلى مخاطر السوق في التعديل الذي عرفه معيار بازل العام 1996، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة، حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط، ولم يتناول مخاطر السوق التي تتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في الوقت الراهن.
- أعطى معيار بازل وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على حساب غيرها من الحكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا و اليونان.

- أعطي معيار بازل معاملة مميزة للدول الأعضاء في منظمة و التنمية و التعاون الاقتصادي و ذلك على حساب باقي الدول العالم
- إن اتفاقية بازل الأولى لا تشجع على مبدأ التنوع في المحفظة و الذي يؤدي عادة إلى تقليل من المخاطر.
- صعوبة تطبيق اتفاقية بازل الأولى على دول العالم لوجود فوارق بين المعايير المحاسبية، خاصة دول النامية التي تتميز بصغر حجم بنوكها و ضآلة رؤوس الأموال.
- لا يعتبر معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الأولى مؤشر جيد لقياس الحالة المالية للبنك والمخاطر التي يتعرض لها خاصة في ظل ظهور أدوات التمويل الحديثة مثل المشتقات المالية.
- حدوث العديد من الأزمات المصرفية، كأزمة دول جنوب شرق آسيا العام 1997 و الأزمة المكسيكية العام 1994، الشيء الذي أكد محدودية هذا المعيار في الحد من المخاطر.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الثانية

تم إدخال العديد من التعديلات على مقررات لجنة بازل الأولى وبعد خمس سنوات من التشاور (1999_ 2004) اقترحت اللجنة توصياتها الجديدة مع وضع أهداف أكثر صرامة في مجال إدارة المخاطر والرقابة البنكية.

أولاً: دوافع الانتقال من معايير بازل الأولى إلى بازل الثانية

شهدت الكثير من دول العالم أزمات بنكية خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات، وقد اختلفت حدة تلك الأزمات من الدولة إلى أخرى، وقد كشفت هذه الأزمات المالية و البنكية عن سلبيات العولمة المالية بوضوح، فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا

على البنوك اليابانية والبنوك الألمانية التي انخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في جنوب شرق آسيا، ففي ضوء تلك الظروف ونظرا للأسباب التالية عملت لجنة بازل على إدخال إصلاحات على مقرراتها الأولى، كما يأتي أدناه:

1. من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها عضو في O.C.D.E أو غير عضو في المنظمة. (الخطيب، 2008، ص 40).
2. أدى التقدم التكنولوجي في الاتصالات وتحليل المخاطر إلى اتباع العديد من البنوك أساليب أكثر تقدما وفاعلية في إدارة المخاطر، وقد تجاوزت المصرفية الالكترونية والخدمات الأخرى القائمة على تقنية المعلومات الكثيفة التشريعات الرقابية للجنة بازل الأولى (بريش و غراية، 2013، ص. 103)
3. لم تواكب مقررات اتفاقية بازل الأولى تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية (مفتاح، 2013، ص. 103).
4. إهمال صفات المقرض وملاءته المالية. (لعراف، 2013، ص. 103)
5. عدم الأخذ بعين الاعتبار آثار التنوع في المحفظة المالية، بالإضافة إلى إهمال الترابط بين الأصول، أي التباين، على عكس الإجراءات الأكثر استخداما من قبل نظرية المحفظة. (مفتاح، 2013، ص. 6)

ثانيا: الركائز الرئيسية لاتفاقية بازل الثانية

تقوم هذه الاتفاقية على ثلاثة ركائز أساسية، هي:

1. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

تقوم هذه الدعامة على ثلاثة عناصر أساسية هي إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس المخاطر الائتمانية مقارنة من اتفاقية بازل الأولى واستحداث أسلوب جديد للتعامل مع

مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان المتضمنة في الاتفاقيات السابقة، كما تقدم اتفاقية بازل الثانية "أسلوب خاصا لمعالجة عملية التوريق كإحدى أساليب إدارة المخاطر، والتي لم يتم معالجتها في الاتفاقية السابقة، ويبقى الاتفاق الجديد على نفس نسبة معدل الملاءة، أي: 8 بالمئة، إلا أن الإطار الجديد يعتبر أكثر شمولاً في معالجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، والتي من أهمها المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل. و يتم حساب معدل كفاية رأس المال كما يلي: (شعبان و علي، 2007، ص. 252)

$$8 \leq \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}}$$

الملاحظ في النسبة أنها بقيت نفسها، وهي 8%، كما لم يتغير مفهوم رأس المال الذي يتكون من ثلاث شرائح، وهي: رأس المال الأساسي والمساند والقروض المساندة، ولعل أهم تغيير طرأ على هذه النسبة هو تضمينها مخاطر التشغيل في خطوة جديدة للحد من المخاطر المصرفية ودعم استمرار المصاريف، كما تم توسيع المخاطر لتضم:

- **المخاطر الائتمانية:** تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، فلم تعد الأوزان تعطي حسب الطبيعة القانونية للمقترضين بل حسب نوع القروض في حد ذاتها، فالأوزان مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، اقترحت ثلاث أساليب لحساب الحد الأدنى لرأس المال المرتبط بالمخاطر الائتمانية و هي:

- الأسلوب المعياري: يعطي أوزان معينة لأصول المصاريف بناء على التقييط المعطى لها من مؤسسات التقييم.
- أسلوب التقييم الأساسي: يقدر المصرف مخاطر ه بنفسه بناء على الكفاءة البشرية والفنية.

- أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: يقدر المصرف مخاطر بناء على قاعدة بيانات كبيرة و باستخدام برامج متطورة. (نجار، 2013، ص. 276).

2. الدعامة الثانية: عملية المراجعة الإشرافية

إن عملية المراجعة تتطلب من السلطات الرقابية التأكد من أن البنك لديه إجراءات داخلية متينة، من أجل تقييم كفاية رأس المال مبني على تقييم مفصل للمخاطر لديه، خاصة في ظل توسيع وتنويع مناهج قياس المخاطر، وتحديد مستلزمات الأموال الخاصة، إضافة إلى المرونة الكبيرة المتروكة لإدارة البنوك في التقدير الذاتي للمخاطر.

إن هدف لجنة بازل من جعل المراجعة الإشرافية في موضع الدعامة الثانية في اتفاق رأس مال البنك، هو ضمان عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة المصرفية، والتأكد على أن إشراف البنك ليس مجرد مسألة الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول أمور مثل كفاءة إدارة البنك، وقوة أنظمته ورقابته، وسلامة استراتيجيته العملية.

تضمنت الاتفاقية الجديدة أربعة مبادئ تقوم عليها الرقابة الاحترازية، أو المراجعة الإشرافية، وهي: (الكراسنة، 2006، ص. 14)

- أن يكون لدى البنوك إجراءات لتقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر، وكذلك وجود استراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من رأس المال؛
- على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى البنك، فيما يتعلق بتقييم رأس المال لديها، إضافة إلى مقدرة البنوك على مراقبته، وضمان التقيد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابية، وعليها القيام بما يلزم في حالة عدم الرضى، عن ما تقوم به البنوك من إجراءات في هذا الخصوص؛

- على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك، و إن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأسمال كافي.
- إن تنفيذ مثل هذه المقترحات يتطلب في معظم الأحيان الحوار ما بين الجهات الرقابية والبنوك إضافة إلي تمتع المراقبين بالكفاءة والخبرة والشفافية.

3. الدعامة الثالثة: تحقيق الانضباط في السوق

يقصد بانضباط السوق توفير المعلومات (المالية وغير المالية) الدقيقة في أوانها، والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة البنكية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة البنوك و المخاطر المتضمنة في هذه الأنشطة. وهذا يعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن هيكل و كفاية رأس مالها وسياساتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها، وتكوين المخصصات و أيضا استراتيجيات البنوك للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وتهدف اللجنة إلى تشجيع نظام و انضباط السوق عن طريق تحديد مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الأساسية عن العناصر التالية:(سلطان، ص. 56)

• هيكل رأس المال البنك:

يجب أن تفصح البنوك عن مكونات رأس المال والشروط والأسس الرئيسية لأدوات رأس المال، وكذا احتياطاتها التي تخصصها لمواجهة خسائر الائتمان المحتملة.

• نوعية المخاطر وحجمها:

يجب أن يفصح البنك عن معلومات كمية وغير كمية عن المخاطر التي يتعرض لها، كما يجب أن تتضمن البيانات التي يفصح عنها بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية.

• مدى كفاية رأس المال و النظام المتبع في تقييمه:

يجب على البنك أن يفصح عن معلومات تتضمن معدلات الكفاية لرأس المال، كما يجب أن يفصح عن المعلومات الخاصة بعملياته الداخلية التي يستخدمها لتقييم كفاية رأس ماله. وترى اللجنة أن الإفصاح الذي يتم وفقا لهذا الإطار يعد وسيلة فعالة لإعلام السوق عن المخاطر التي يتعرض لها البنك كما أنه يوفر إطارا متناسقا يمكن من خلاله المقارنة بين البنوك. وتوجد عدة آليات تتراوح بين الحث المعنوي عن طريق الحوار مع إدارة البنك إلى توجيه اللوم أو العقوبات المالية وفقا لمدى خطورة النقص في الإفصاح لتحقيق متطلبات الإفصاح. ومن المتوقع أن تحدد اللجنة في المستقبل القريب بعض الإجراءات الخاصة.

ثالثا: أوجه الاختلاف بين بازل الأولى وبازل الثانية:

يمكن توضيح أهم الفروقات بين اتفاقية بازل الأولى وبازل الثانية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 2: الفرق بين اتفاقية بازل الأولى وبازل الثانية

اتفاقية بازل الثانية	اتفاقية بازل الأولى	
لم تتغير	8% تم اقتراحها في اتفاقية 1988	نسبة كفاية رأس المال
لم تتغير	(رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي)، كما حدد في اتفاقية 1988 وبعده تم إضافة الدين متأخر الرتبة قصير الأجل في تعديلات 1996.	رأس المال

تم تغييره جذريا وفقا لمقترحات 2001، حيث وضعت طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان. المنهج المعياري، المنهج المرتكز على التقييم الداخلي.	تم اقتراحها في اتفاقية 1988 وتتراوح مخاطر الائتمان بين 0 و100.	مخاطر الائتمان
لم تتغير	ظهر في تعديلات 1966 والذي يرتبط بعمليات الإقراض والاقتراض للمصارف، بالإضافة إلى عمليات التمويل و التوظيف.	مخاطر السوق
تم إصداره في مقترحات 2001 وهذا لمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تتجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تتجم عن أحداث خارجية.	لم يدرج	مخاطر التشغيل
تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يركز على دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية.	لم يدرج	عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي)
تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يركز على تعزيز درجة الشفافية وعمليات الإفصاح.	لم يدرج	انضباط السوق

المصدر: زرقون و طيبي، "نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11_12_2008، ص. 11.

رابعاً: تقييم اتفاقية بازل الثانية

لقد وجهت الكثير من الانتقادات لاتفاقية بازل الثانية وهذا خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، و من أهم هذه الانتقادات:(أحمد ميلي، 2020، ص. 33)

- تتوجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل الثانية لاحتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيع الأرباح على المساهمين بشكل كاف.
- تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات على نحو الدقيق.
- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقعها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار.
- احتمال توقف الدول الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقراً نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض ومن ثم الاحتفاظ برأس مال كبير لمواجهة هذه المخاطر.
- تتطلب الاتفاقية بأن يتوافر لدى البنك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ويتطلب ذلك تقنيات حديثة غير متوفرة في معظم البنوك في الدول النامية.
- على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل الثانية يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة، إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في بعض الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحيادية كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقيمها.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل الثالثة

سنتطرق في هذا المطلب إلى اتفاقية بازل الثالثة وأهم ما جاء فيها من تعديلات مقارنة باتفاقيتي بازل الأولى وبازل الثانية.

أولاً: ظروف إصدار مقررات بازل الثالثة

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم مؤخراً (أزمة العقاري 2008) والذي كان المتسبب الرئيسي بها البنوك والمؤسسات المالية، كان لابد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنضم عمل البنوك، و من الأمور الأساسية التي بينتها أزمة الرهن العقاري هو أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس مال كاف لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها، والتي تبين لاحقاً أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة. وهذا بلا شك مخالف للمبادئ الأساسية لاتفاقية بازل 2، الأمر الذي دفع زعماء مجموعة العشرين إلى دعوة الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية في العام 2009 إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال البنكية. عليه، أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي اجتمعت في مدينة بازل الواقعة في شمال سويسرا، أن رؤساء البنوك المركزية والمسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة في الاقتصاديات الرائدة في العالم قد وافقوا على سن قواعد أكثر صرامة في 12 سبتمبر 2010 بشأن إدارة البنوك، محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير الاحترازية التنظيمية سميت بمعايير بازل الثالثة.

تعتبر اتفاقية بازل الثالثة استكمالاً للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، وهي مبنية على وثائق بازل الأولى والثانية وتضم مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تعزز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع البنكي. وبناء على اتفاقية بازل الثالثة هناك نوعان من الإصلاحات التي يجب تطبيقها على

البنوك، وهي تحديد المعايير المطلوب وضعها لتقادي الأزمات وتقليل أثرها السلبي من جهة، وتحديد آلية التطبيق والثغرات الناتجة إما عن سوء التطبيق أو التطبيق الانتقائي من حيث النوع وما يجب على المؤسسات البنكية والمالية فعله للمتابعة الدؤوبة والفاعلة من جهة أخرى، وليتسنى القيام بهذه الإصلاحات لا بد على البنوك ولجنة الرقابة على البنوك أن تضع نصب أعينها معرفة وافية للأسواق التي تتعامل فيها والبيئة التشغيلية والقانونية وحجم الزبائن ونوعيتهم وحجم الأسواق المنافسة والمخاطر، وضرورة بناء المخطط الاستراتيجي على أسس من الحقائق على أن يعول كل بنك على تحديد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وأن يضع الضوابط التي وجدها ملائمة. (طربية، 2010، ص. 1)

ثانيا: تعريف اتفاقية بازل الثالثة

اتفاقية بازل الثالثة هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع البنكي، وتهدف هذه التدابير إلى ما يلي:(عبد المطلب، 2013، ص ص. 314-315)

- تحسين قدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كان مصدرها؛
- تحسين إدارة المخاطر و حوكمة البنوك؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح عن المصاريف على مستوى العالم وتنطوي تلك التدابير الإصلاحية على جانبين ومستويين من الإصلاح المصرفي الجزئي والكلي.

1. الإصلاح على مستوى البنك الواحد أو الإصلاح الجزئي:

مما سيساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمالات حدوث الأزمة أو الصدمة، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى البنك الواحد.

2. الإصلاح على مستوى النظام البنكي الكلي:

الذي يمكن أن يبنى عبر القطاع البنكي، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى القطاع أو النظام المصرفي ككل.

تكمل تلك التدابير الإصلاحية بعضها لبعض، بمعنى أن صمود أكبر للبنوك على مستوى البنك الواحد يؤدي إلى التخفيض من مخاطر الصدمات والوقوع في الأزمات البنكية على مستوى النظام ككل.

ثالثاً: أهداف اتفاقية بازل الثالثة

تعتبر اتفاقية بازل الثالثة بمثابة استكمال للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك وهي مبنية على الاتفاقية الأولى والثانية، وتعرف هذه المقررات الجديدة بأنها مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي وضعت لتعزيز التنظيم، الرقابة، وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع البنكي، حيث تستند هذه التدابير إلى الأهداف التالية:

- في القطاع البنكي من خلال تحسن قدرته على مواجهة الصدمات الناشئة عن تحسين المرونة؛
- الضغط الاقتصادي والمالي مهما كان مصدره، مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى الاقتصادي؛
- تحسين الحوكمة المؤسسية وأساليب إدارة المخاطر؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح بشكل أكثر فاعلية. (بن سالم، 2021_2022، ص. 103)
- تقليص أثر التقلبات الاقتصادية بتكوين مخصصات لامتصاص الخسائر في حدود (2.5_0)

- وضع معيار دولي للسيولة معزز بإجراءات احترازية قادر على تحقيق استقرار القطاع المالي والمصرفي، سواء على المدى القصير أو الطويل، وكذلك وضع إجراءات المتابعة. (حيدر، 2017، ص. 108)

كما تركز التدابير الإصلاحية لاتفاقية بازل على مقاربتين أساسيتين هما:

- **المقاربة الاحترازية الجزئية Micro prudentielle**: تتمثل في مختلف المعايير أو القواعد الاحترازية على مستوى البنك الواحد، مما يساهم في الصمود البنوك الفردية في فترات الضغط و مواجهة الصدمات، وتمثل هذه المعايير إجابة احترازية للمخاطر الجزئية المتعلقة بالبنوك.

- **المقاربة الاحترازية الكلية Macro prudentielle**: تتمثل في مختلف المعايير الاحترازية على مستوى القطاع أو النظام البنكي ككل، حيث تمثل هذه المعايير إجابة احترازية للمخاطر النظامية على الصعيد الكلي.

تكمل هاتين المقاربتين بعضهما البعض، بما أن صمود البنوك على المستوى الجزئي يخفض من مخاطر الصدمات ووقوع الأزمات على مستوى النظام المالي ككل. (بن سالم، 2022، ص. 103).

رابعاً: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة

1. تعزيز متطلبات رأس المال من حيث جودة المكونات ورفع الحد الأدنى

قامت لجنة بازل فيما يخص متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل الثالثة بإقرار التعديلات التالية: (قلي و سماعيل، 2020، ص. 23)

- رفع الحد الأدنى من رأس المال العالي الجودة (الذي يتكون من الأسهم العادية+الاحتياطات والأرباح المدورة) من 2% من الموجودات المرجحة بالمخاطر

إلى 3.5% في العام 2013 ثم إلى 4% في العام 2014 ثم إلى 4.5% في العام 2015.

• رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر من 4% إلى 4.5% في بداية العام 2013 ثم إلى 5.5% في بداية العام 2014 ليصل إلى 6% في بداية العام 2015. علما بأن رأس المال الأساسي = رأس المال العالي الجودة + الأسهم الممتازة.

• طرح الاستثناءات من رأس المال التنظيمي من رأس المال العالي الجودة بدلا من طرح 50% منها من رأس المال الأساسي و 50% منها رأس المال الإضافي علما بأن هذا التعديل سيطبق تدريجيا على فترة سنوات اعتبارا من بداية العام 2014 وحتى بداية العام 2018 وبنسبة 20% من هذه الاستثمارات لكل سنة.

• إضافة هامش حماية تحفظي بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر على يتكون من رأس المال العالي الجودة، وسيتم إضافة هذا الهامش بشكل تدريجي اعتبارا من العام 2016 إلى العام 2019، مما سيرفع الحد الأدنى من رأس المال العالي الجودة إلى 7% بحلول العام 2019.

• إلغاء رأس المال المساند هو عبارة عن قرض مساند قصير الأجل (لأجل سنتين) يحصل عليه المصرف لدعم رأسماله وهو يحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين، كون الجهة التي تقدم هذا القرض تتنازل عن حق الأولوية في السداد.

• إضافة هامش إضافي بمراحل دورة الأعمال يتراوح من (صفر-2.5) من الموجودات المرجحة بالمخاطر، حيث سيضاف بشكل تدريجي اعتبارا من العام 2016 و حتى العام 2019، وذلك وفقا للظروف المحلية للدولة، علما بأن هذا الهامش سيضاف فقط عندما يحصل في الدولة نمو مرتفع للانتماء قد ينتج عنه مخاطر مرتفعة على النظام المصرفي والمالي. وفي حال تم إضافة هذا الهامش سيرتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى 13% في العام 2019.

الجدول رقم 3: متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط حسب بازل الثالثة

رأس المال الإجمالي	الشريحة الأولى من رأس المال	حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
-	-	2.5%	رأس مال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى
-	-	%2.5_0	المعكس للدورة الاقتصادية

المصدر: عمار عريس ومجدوب بحوصي، تعديلات مقررات بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس، 2017، ص. 106.

خامسا: محاور اتفاقية بازل الثالثة

تتكون اتفاقية بازل من خمسة محاور هامة، وهي:

- المحور الأول: ينص هذا المحور على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند (الشريحة الثانية) فقد يقتصر دوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل الثالثة الكل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقيات السابقة.

- المحور الثاني: تشدد مقترحات بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات والتمويل وسندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- المحور الثالث: تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرافعة المالية، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- المحور الرابع: يهدف المحور الرابع إلى التحول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية وتطيل مداه الزمني.
- المحور الخامس: يعود المحور الخامس لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقتراح اعتماد نسبتين.

المبحث الثالث: الجوانب النظرية للاستقرار المالي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي

أولاً: تعريف الاستقرار المالي

يعرف الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد، ويمكن اعتبار النظام المالي مستقراً إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:(صندوق النقد الدولي، 2009)

- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية، ومع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار، والإقراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول وأخير ا تراكم الثروة و نمو الناتج؛
- تقييم المخاطر المالية وتسعيورها وتحديدتها وإدارتها؛
- استمرار القدرة على إدارة هذه الوظائف الأساسية، حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات وبالتالي فان تقييم مدى استقرار النظام المالي يستلزم اعتماد المفهوم الشامل.

يعرف الاستقرار المالي كذلك أنه قدرة النظام المالي على مقاومة الأزمة، إثر حدوث صدمة بالنظام المالي، والمقصود بالصدمة هو توارد حدث معين، يلحق خسائر بالاقتصاد، أو فقد الثقة في كفاءة وجدية النظام المالي. نشير إلى أن الاستقرار المالي لا نعني به الثبات وإنما القدرة على التصدي للصدمة مهما كان حجمها.

الجدول رقم 4: تعريف الاستقرار المالي من طرف بعض البنوك المركزية

البنك المركزي	التعريف
البنك المركزي الأوروبي	يكمن الاستقرار المالي بأنه الشرط الذي من خلاله يكون النظام المالي (الوسطاء الماليين والأسواق وبنيتها التحتية) قادر على تحمل الصدمات وتجنب الانهيار المالي، أي التخفيف من احتمال ظهور اضطرابات في الوساطة المالية في تخصيص المدخرات وتوجيهها إلى فرص استثمار مربح.
بنك التسويات الدولية	غياب التقلبات الحادة، الضغط و الأزمة.
البنك المركزي الألماني	يعرف المركزي الألماني استقرار النظام المالي في القدرة على أداء دوره في تمويل الاقتصاد الكلي، وخاصة في حالات الضغوط وخلال فترات التكيف الهيكلي.

يسود الاستقرار المالي عندما يكون النظام المالي للدولة موثوق فيه وقادر على أن يلغي بشكل تام المخاوف من عدم قدرته على تمويل القطاعات الأخرى من الاقتصاد.	البنك المركزي البريطاني
الاستقرار المالي يعني أن النظام المالي مجهز لتحمل الصدمات الاقتصادية والأسواق المالية، من خلال التوسط في منح الائتمان وسير مدفوعات وإعادة توزيع المخاطر بشكل مناسب.	البنك المركزي لأيسلندا
الاستقرار المالي هي المهمة التي من خلالها يمكن لقطاع الخدمات المالية حشد مدخرات الجمهور وتوفير لقطاع واسع من الجمهور نظام مدفوعات أمن ومستمر بطريقة تتسم بالكفاءة.	بنك المركزي الأرجنتيني

المصدر: (بوبكر، 2014 - 2015، ص. 50)

ثانياً: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال العناصر التالية: (بلوافي، ص ص. 110_114)

- أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد أشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر في جانفي 2008 وحمل عنوان "المخاطر العالمية 2008" أن النظم المالية المضطربة وخاصة أزمة الرهن العقاري تمثل تحدياً كبيراً يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي. وبهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر.
- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة إلى غاية 3.5% سنة 2009.

• انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى المستوى العالمي، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة. وحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي وجد أنه منذ الثمانينيات من القرن الماضي فإن 130 دولة من أصل 180 دولة عضوا في الصندوق تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة بأسواق المال، وأن الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي، كما أن انتشار هذه الاضطرابات يبين مدى هشاشة النظام المالي القائم، وهذا ما عكسته أزمة الرهن العقاري.

• نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها. وتبين نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعد فيها دورة حدوثها الوحدة تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات. كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية كيندلبرجر وغيره مثل الاقتصادي الأمريكي الشهير مينسكي الذي توصل إلى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته وغير مستقر ومعرض للأزمات المالية.

نتيجة لما سبق ذكره وغيره من آثار للاضطرابات المالية، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال واجتماعات الجهات المعنية من أفراد و مؤسسات على المستوى العالمي، فلا يكاد يخلو اجتماع مهم لقادة الدول الثماني أو غيرها، كما لا يخلو البنك المركزي إلا وبه وحدة خاصة ينصب عملها على الاستقرار المالي بإصدار التقارير والدراسات وتوجيه التحذيرات والتنبيهات، ومن المبادرات التي يمكن ذكرها فيما يلي: (صديقي و بن علي، 2012، ص. 77)

- إنشاء معهد خاص بالاستقرار المالي من قبل بنك التسويات الدولية و لجنة بازل العام 1999 إثر أزمة دول جنوب شرق آسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على مستوى العالم على تقوية و تمكين أنظمتها المالية.
- إنشاء منتدى خاص بالاستقرار المالي من قبل 26 سلطة مالية محلية وعالمية بغرض المساهمة في الاستقرار المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي الإشراف و المراقبة.
- قد درج المنتدى على إصدار تقارير دورية للتجمعات الدولية المهمة مثل التجمع السنوي لوزراء مالية الدول السبع.
- استخدام خارطة من قبل صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، كما أنه أصبح يصدر تقرير دوريا مرتين في السنة يحاول من خلالها رصد التوترات المالية لاحتوائها والحد من انتشارها.

ثالثا: شروط تحقيق الاستقرار المالي

توجد جملة من الشروط للوصول إلى وضعية الاستقرار المالي المثلى، فمن بين هذه الشروط نذكر العناصر التالية: (بتال و عثمان، 2017، ص. 578)

- الاستقرار النقدي، متمثلا في انخفاض نسبة التضخم واستقرار أسعار الصرف؛
- ثقة كبيرة في المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد؛
- عدم وجود تقلبات حادة في أسعار الأصول المالية أو الحقيقية في الاقتصاد بدون دواعي موضوعية؛
- يجب أن يكون النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات، و يجب أن تتوفر لدى هذا النظام القدرة على امتصاص هذه الصدمات عند حدوثها والاستمرار في أداء الوظائف الأساسية بدرجة عالية من التأكد؛
- اقتصاد كلي مستقر ومؤسسات و أسواق مالية كفؤة و سليمة؛

- نظام فعال للتنظيم والرقابة على المؤسسات المالية والبنكية وبنى تحتية سليمة.

رابعاً: محددات الاستقرار المالي

يمكن تصنيف محددات الاستقرار المالي تحت ثلاثة مجموعات، وهي:

1. **الشروط الاقتصادية الكلية:** إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة. حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.

2. **الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية و الأسواق:** من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي لابد من توفير, الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لتأطير كل مستويات طبيعية و إدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها.

3. **فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية و لنظم الدفع:** إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية، تعتبر أيضاً من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: أسباب عدم الاستقرار المالي ومصادره

سنحاول من خلال هذا المطلب التحدث عن مختلف الأسباب التي تحول دون تحقيق الاستقرار المالي بالإضافة إلى ذكر مختلف مصادره.

أولاً: أسباب عدم الاستقرار المالي

تتعدد أسباب عدم الاستقرار المالي، نذكر منها: (بوهلة، 2022، ص. 27)

1. عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي:

تعد التقلبات في شروط التبادل التجاري أهم مصادر الأزمات الخارجية، مما يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاط له علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75 دولة من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية، شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة .

تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيتها. كما أن التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية مصدر من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا لحدوث العديد من الأزمات المالية، حيث أن وقوع هذه الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، أما في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم، فالركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشر لحدوث الأزمات المالية.

2. اضطرابات القطاع المالي:

يعد التوسع الكبير في عملية إقراض البنوك وانهيار أسعار الأصول المالية كانت عادة تسبق الأزمات البنكية، ويمكن التركيز على هشاشة القطاع المالي من خلال العناصر التالية:

1.2. عدم الموائمة بين حجم الأصول وحجم التزامات المؤسسات المالية:

من مؤشرات العمق المالي للاقتصاديات المتقدمة هي ارتفاع نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ليس كل هذه الزيادات حميدة، فقد دلت دراسة Honohon 1996، إلى أنه نتيجة للتقدم التكنولوجي ومعالجة المعلومات والتحسين في تنظيم القطاع

البنكي زادت نسبة النقود بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي في عينة من الدول النامية من (25%) إلى (35%) خلال الفترة (1980_1993) بدون أن تحدث زيادة في رأس مال البنوك في تلك الدول. وخير مثال على ظاهرة عدم التلاؤم والمطابقة بين الخصوم والأصول هو الأزمة المالية في المكسيك حيث لوحظ أنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة (1989_1994) حصل ارتفاع في قيمة نسبة النقود بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد صاحب ذلك نقص كبير في الاحتياطي من العملات الأجنبية مما خلق فجوة بين التزامات المكسيك من الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع حيث زادت قيمة M2 لتصل إلى خمس مرات من قيمة الاحتياطي للنقد الأجنبي، مما أدى بالسلطات إلى تخفيض قيمة العملة.

2.2. التحرير المالي غير الوقائي:

قد يؤدي التحرير المتسارع غير الحذر والوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد، إلى حدوث الأزمات المالية، فعند تحرير أسعار الفائدة فإن البنوك المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة، وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاء أسلوب التحرير المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية؛ ومن ناحية أخرى؛ فإن التحرير يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في البنوك تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية كما أن التحرير المالي يعني دخول بنوك آخر إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على البنوك المحلية لاسيما في الأنشطة ائتمانية غير المهيأة لها، وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها البنك. بدون التهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرير المالي فإن البنوك قد لا تتوفر لها الموارد أو الخبرات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة.

3.2. التغلغل الحكومي في تخصيص الائتمان:

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية الدور الكبير للدولة في العمليات البنكية خصوصا في تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع المولد المالية على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى ليست اقتصادية، ففي الدول العربية، لا يزال القطاع البنكي في كثير منها مملوكا للدولة بما يتبع ذلك من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة و الحافز على الإبداع، وفي أحيان كثيرة يعاني القطاع البنكي من احتكار الحكومة لنشاطاته، وقد أدى هذا الوضع إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض والائتمان دون الأخذ في الاعتبار سلامة المشروع الاستثماري أو القدرة المالية للمقترض.

3. فقاعات المضاربة:

يعرف "J.M.Keynes" المضاربة بالنشاط الذي يهتم بالتوقعات البسيكولوجية في السوق، حيث لا تمثل الاستراتيجية العقلانية للمضاربة في التقييم الصحيح للقيمة الأساسية للأصول بل تهتم بتوقعات سلوك الأعوان الاقتصاديين الآخرين المتواجدين في السوق، باعتبارهم المحددين للأسعار، وبالتالي من الأفضل الخطأ مع الجميع عوض الإصابة ضد الجميع، وعليه يبين "André Oléane" أن الفقاعات المضاربة تفسر ابتداء من عدوى سلوك القطيع والتي يتم على أساسها اتخاذ القرارات وفقا لسلوك الأعوان الآخرين، أما الفقاعات المضاربة فيقصد بها "ابتعاد أسعار الأصول المالية عن قيمتها التوازنية والتي تعبر عن محدداتها الأساسية، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل.

4. سياسة سعر الصرف:

تعد الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور الملاذ الأخير للإقراض بالعملات الأجنبية، ما يعني ذلك فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة سيولة. ويتمخض عن أزمة السيولة ظهور عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية. ما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع البنكي؛ وفي المقابل، وعند انتهاء سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة السيولة سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة والزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان البنكي.

5. عدم تناظر المعلومات:

يشار إلى عدم تناظر المعلومات عن ذلك "الموقف الذي يكون فيه أحد الأطراف المتعاملين في السوق لديه معلومات أكثر من الآخرين"، مما يترتب على ذلك أن الطرف الثاني لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم وينتج عنه اتخاذ قرارات خاطئة وتزايد المخاطر المعنوية، فعدم تناظر المعلومات يبعد السوق عن توازنه.

6. نظام المشتقات المالية

هو اختراع مالي يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على ضمان أصل واحد (وهو ما يعرف بالتوريق)، إذا يمكن القول أنها معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ولا يترتب عليها أي معادلات فعلية للسلع و الخدمات.

ثانيا: مصادر عدم الاستقرار المالي

إن حدوث عدم الاستقرار المالي هو نتيجة للاضطرابات التي تصيب النظام المالي، سواء كانت اضطرابات من داخل النظام أو خارجه.

1. المخاطر الداخلية: هو وجود اختلال في أحد عناصر النظام المالي الثلاثة، وهي: المؤسسات والأسواق و البنية التحتية. (خضري و بلعزوز، ص. 78)

1.1. المؤسسات: قد تنشأ المشاكل في مؤسسة مالية معينة و تنتشر لاحقا إلى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدة مؤسسات أخرى على نحو متزامن نظرا لتعرضها لمخاطر مماثلة.

2.1. الأسواق: عادة ما تكون الأسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل، عدم اتساق أسعار الأصول، موجات السحب، والعدوى.

3.1. البنية التحتية: قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية (مثل حالات توقف النظم التشغيلية، تركيز المخاطر وسلسلة الآثار التعاقبية) حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية في نظامي المقاصة والتسوية، على سبيل المثال، وينجم عنها مضاعفات أكبر على النظام المالي. وفي المقابل، فإن مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية في الجهازين القانوني والمحاسبي، مثلا _قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل.

2. المخاطر الخارجية:

تتبع المخاطر الخارجية من مشاكل تحدث خارج النظام المالي. فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية، أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما، أو الأحداث السياسية، أو تقلبات أسعار النفط، أو الابتكارات التكنولوجية، أو التحولات المفاجئة في سلوكيات وتوقعات السوق، أو توقف بلد مجاور عن سداد دين

سيادي. وقد تؤدي الأحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مثل انهيار شركة كبرى، إلى إضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات تؤثر في النظام المالي بأكمله.(ذهبي، 2012_2013، ص. 23)

وفي الجدول الموالي أدناه تلخيص لأهم مصادر عدم الاستقرار المالي المحتملة:
الجدول رقم 5: مصادر عدم الاستقرار المالي

المخاطر الخارجية	المخاطر الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> ✓ اضطرابات اقتصادية كلية - مخاطر قائمة على البيئة الاقتصادية - اختلالات سياسية ✓ الأحداث - الكوارث الطبيعية - التطورات السياسية - انهيار الشركات الكبرى 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ المخاطر على أساس المؤسسات - المخاطر المالية • الائتمان • السوق • السيولة • سعر الفائدة • العملة - المخاطر التشغيلية • جوانب الضعف في تكنولوجيا المعلومات • المخاطر القانونية المتعلقة بالنزاهة • مخاطر السمعة • مخاطر استراتيجية الأعمال • تركيز المخاطر • مخاطر كفاية رأس المال ✓ المخاطر على أساس الأسواق - مخاطر الطرف لمقابل - عدم اتساق أسعار الأصول

	<ul style="list-style-type: none">• الائتمان• السيولة• العدوى✓ المخاطر على أساس البنية التحتية- مخاطر نظم المقاصة و الدفع و التسوية- مواطن الهشاشة في البنية التحتية• القانونية• التنظيمية• المحاسبية• الرقابية- انهيار الثقة المؤدي إلى موجات السحب- سلسلة الآثار التعاقبية
--	---

المصدر: غازي شيناسي، 2005، "الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية 36، صندوق النقد الدولي، ص. 23.

خاتمة الفصل الأول:

قدم هذا الفصل مجمل الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسات النقدية ومكانتها في مختلف المدارس الاقتصادية؛ في مرحلة ثانية، عرضنا المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسات الاحترازية الكلية، إلى جانب عرض تطورها تاريخيا، بداية بمعايير بازل الأولى، ثم الثانية، ثم الثالثة، إلى جانب توضيح الفروقات الأساسية بينها؛ في الأخير قدمنا الجوانب النظرية المتعلقة بالاستقرار المالي، وإبراز دور السياسات النقدية والسياسات المصرفية الاحترازية في تحقيق هذا الاستقرار تجنباً لنشوب الأزمات المالية.

الفصل الثاني:

تطبيقات السياسات النقدية والسياسات

الاحترازية الكلية في الدول العربية

ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

مقدمة الفصل الثاني:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للسياسات النقدية والسياسات الاحترازية ودورها المهم في الحد من الأزمات والمخاطر التي تواجه البنوك وتحقيق الاستقرار المالي سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على واقع تطبيقها في عينة من الدول العربية وأثرها على الاستقرار المالي، شمل التحليل تجارب عديد الدول العربية منها: البحرين، الجزائر، العراق....

قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: تحليل السياسات النقدية في الدول العربية؛

المبحث الثاني: تحليل السياسات المصرفية الاحترازية في الدول العربية؛

المبحث الثالث: تحليل الاستقرار المالي في الدول العربية.

المبحث الأول: تحليل السياسات النقدية في الدول العربية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطبيقات السياسة النقدية في عينة من الدول العربية تشمل ثلاثة دول هي: البحرين، الجزائر والعراق.

المطلب الأول: تحليل السياسة النقدية في البحرين

بموجب المادة 3 من قانون المؤسسات المالية لمصرف البحرين المركزي في 2006، تتمثل أهداف مصرف البحرين المركزي (CBB) في وضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية وغيرها من سياسات القطاع المالي. ووفقا للمادة 4 من قانون مصرف البحرين المركزي، فإن مصرف البحرين المركزي لديه واجب وسلطة لرسم وتنفيذ السياسات النقدية المناسبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للمملكة والحفاظ على استقرار العملة البحرينية والنظام النقدي. وبالتالي، فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي دعم النمو الاقتصادي المستدام مع ضمان استقرار الدينار البحريني والنظام النقدي.

أولاً: أهداف السياسة النقدية

تهدف عمليات السياسة النقدية لمصرف البحرين المركزي في ضمان أن حالة السيولة في القطاع المصرفي مناسبة. تتكون السيولة بالدينار البحريني لبنوك التجزئة بشكل رئيسي من أرصدة حسابات المقاصة التي تحتفظ بها مع مصرف البحرين المركزي، هذه الأرصدة التي يمكن تداولها بين المصارف في سوق المال، تتقلب من يوم لآخر، ويرجع ذلك أساسا إلى تحولات الحكومة للدولار الأمريكي لتمويل نفقاتها المحلية. يغير شراء مصارف التجزئة للدولار الأمريكي من بنك الاحتياطي المركزي مقدار العملة المتداولة والتغيرات في الأرصدة الاحتياطية للمصارف مع بنك الاحتياطي المركز .

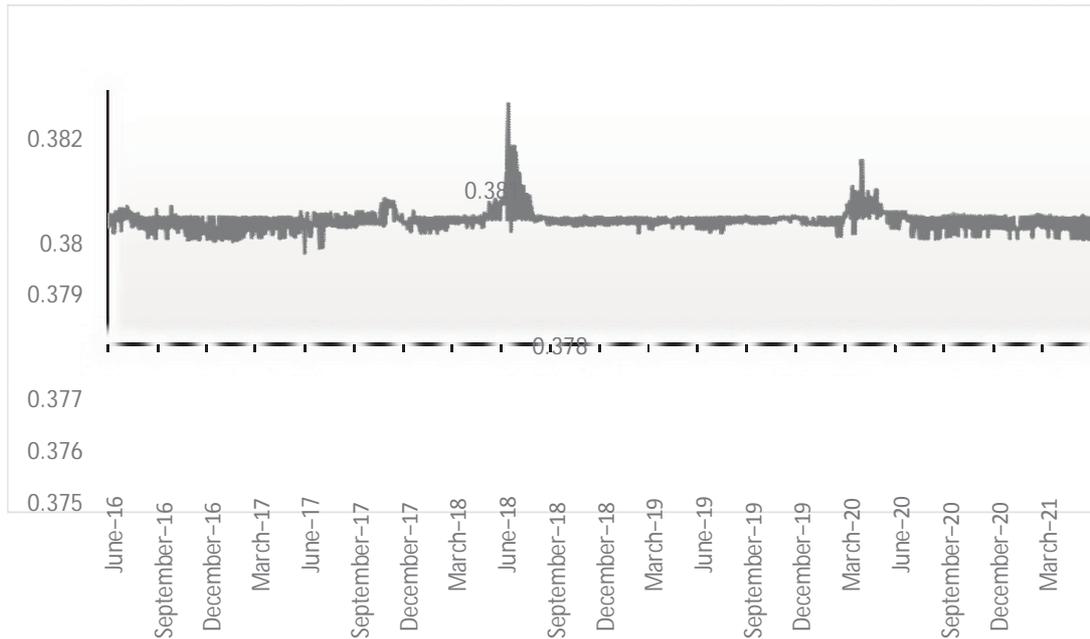
تجتمع لجنة السياسة النقدية لمصرف البحرين المركزي كل أسبوع لرصد التطورات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية عن كثب (وهو أمر حيوي للنقل الفعال لأدوات السياسة النقدية نحو تحقق الأهداف النهائية). تقدم لجنة السياسة النقدية توصيات إلى مجلس مصرف بناء الثقة / لإدارة العليا بشأن تدابير السياسة الملائمة (ربما في ذلك أدوات السياسة النقدية و معدلات الفائدة/الأرباح على السندات وتسهيلات الدين الحكومي التي يقدمها مصرف بناء الثقة) لضمان تحقيق الأهداف التشغيلية للسياسة النقدية.

1. سعر الصرف المرتبط: المرساة الاسمية للسياسة النقدية

البحرين دولة ذات اقتصاد مفتوح بدون قيود على تحركات رأس المال أو النقد الأجنبي أو التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي. منذ عام 2001، ربطت البحرين عملتها، الدينار البحريني، بالدولار الأمريكي (1 دينار بحريني يساوي 2,659 دولار أمريكي)، ويوفر ربط سعر الصرف هذا مرتكزا للسياسة النقدية حسب الشكل رقم 1 أدناه.

وفقاً للمادة 19 من قانون مصرف البحرين المركزي، يجب ألا يقل مبلغ احتياطي النقد الأجنبي الذي يحتفظ به مصرف البحرين المركزي بشكل دائم في الأوقات العادية عن 100 بالمائة من قيمة العملة المتداولة. ساعد نظام سعر الصرف المربوط هذا الدينار البحريني على البقاء مستقرا، داعما الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان ثقة المستثمرين في العمل السلس والفعال للأسواق المالية، وبالتالي قيام البحرين بتحسين وضعها كمركز مالي في المنطقة. وقد أكملت المصادقية التي اكتسبها ربط سعر الصرف تنفيذ السياسة النقدية.

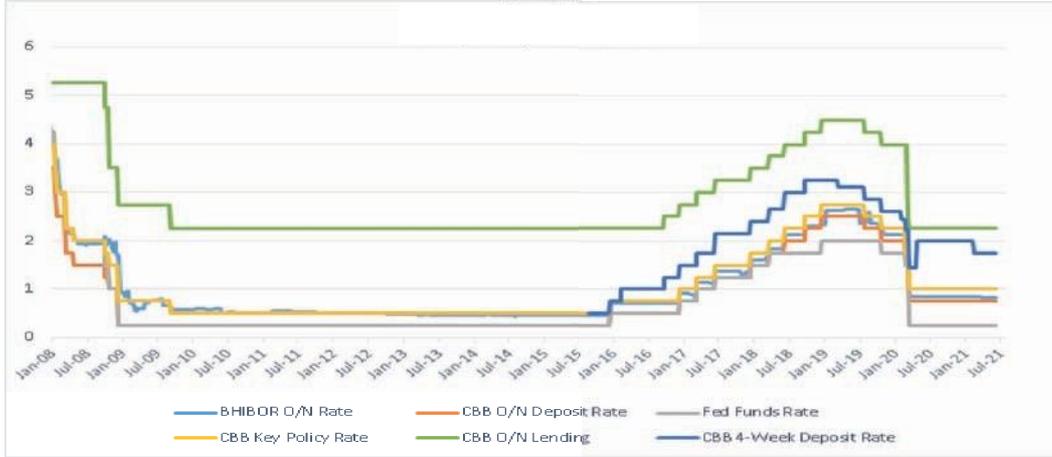
الشكل رقم 1: سعر صرف الدينار البحريني



المصدر: صندوق النقد العربي، 2021، ص. 25.

2. سياسة أسعار الفائدة: نظراً لأن البحرين لديها حركة رأس مال حرة ونظام سعر صرف مرتبط، فإن مصرف البحرين المركزي يواءم بشكل وثيق سعر الفائدة الرئيسي لسياسة مصرف البحرين المركزي على تسهيل الودائع لمدة أسبوع واحد مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية. ومع ذلك، لجأ مصرف البحرين المركزي إلى إصلاح أسعار سياسته بفارق مناسب لصالح الدينار البحريني، لإدارة السيولة بالدينار البحريني في السوق المحلية (كما هو مبين في الشكل 2 أدناه). يوجه سعر الفائدة الرئيسي لمصرف البحرين المركزي أسعار الفائدة والعائد لتسهيلات الدائمة المقدمة لمصارف التجزئة (بما في ذلك المصارف الإسلامية)، وأسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق المال في البحرين، والودائع وأسعار الإقراض التي تقدمها المصارف لعملائها.

الشكل رقم 2: أسعار الفائدة الرئيسية للسياسة النقدية لمصرف البحرين المركزي



المصدر: صندوق النقد العربي، 2021، ص. 25.

ثانيا: أدوات تطبيق السياسة النقدية

في الوقت الحالي، يمتلك مصرف البحرين المركزي مجموعة واسعة من الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية المناسبة لضمان الأداء السلس والفعال خلال الأزمات السابقة.

1. شراء وبيع الدينار البحريني بسعر الصرف الرسمي

يقدم مصرف البحرين المركزي تسهيلات للصرف الأجنبي مما يعني أنه على استعداد لشراء الدولار الأمريكي بسعر الصرف الرسمي البالغ 0.375 وبيع الدولار الأمريكي عند 0.377. تستوعب السياسة النقدية لمصرف البحرين المركزي احتياجات المصارف من السيولة بالدينار البحريني، وذلك أساسا عن طريق شراء وبيع الدولار الأمريكي بأسعار الصرف الرسمية للشراء والبيع. هذه المشتريات والمبيعات بالدولار الأمريكي لها تأثير على مراكز السيولة في حسابات المقاصة للمصارف في بنك الاحتياطي المركزي وبالتالي على القاعدة النقدية.

2. الاحتياطي المطلوب:

يطلب من جميع مصارف التجزئة العاملة في البحرين الاحتفاظ باحتياطيات مودعة في بنك البحرين المركزي تبلغ حاليا 3 في المائة من قيمة الودائع غير المصرفية المقومة بالدينار البحريني .

يمكن لبنك البحرين المصرفي تحديد وتغيير معدل متطلبات الاحتياطي إذا لزم الأمر. وتحفظ الاحتياطيات المطلوبة في حسابات احتياطيات محددة في مصرف بروكسل ولا يمكن استخدامها لأغراض أخرى، يساهم نظام متطلبات الاحتياطي في تعديل إجمالي الائتمان والسيولة.

الاحتياطي هو أداة سيولة أخرى يمكن استخدامها لامتناس ضغط أسعار الصرف. ويمكن للبنك المركزي للبحرين تعديل سياسة متطلبات الاحتياطي الخاصة به عن طريق زيادة أو خفض متطلبات الاحتياطي، وضخ وإزالة سيولة من أو إلى السوق. و لا تعتبر متطلبات الاحتياطي أداة فعالة للسياسة النقدية لإدارة السيولة اليومية، من أجل معالجة قضايا السيولة الهيكلية.

3. عمليات السوق المفتوحة:

وفق للمادة 29 من قانون بنك المركزي البحريني يسمح بشراء و بيع الديون الحكومية في السوق الثانوية. حيث تمكن من هذه العملية البنك المركزي من إدارة السيولة في السوق والتأثير على أسعار الفائدة.

4. مرافق المبادلة

يمكن للبنوك التي تحتاج إلى أداة السيولة الوصول إلى بنك المركزي البحرين لمبادلات العملات الأجنبية، حيث يمكن للمصارف استبدال الدولار الأمريكي إلى أداة سيولة بالدينار

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

الكويتي بضمون متفق عليه مسبقا لمدة أسبوع واحد و شهر واحد و ثلاثة أشهر و ستة أشهر وأثنى عشر شهرا. يتم تعديل نقاط المتبادلة كجزء من أدوات السياسة النقدية المتاحة لبنك المركزي البحرين وتستخدم لضخ أو حسب سيولة في النظام.

المطلب الثاني: تحليل السياسة النقدية في الجزائر

سنترك في هذا المطلب إلى كيفية تطبيق السياسة النقدية في من الجزائر.

1. الإطار التشغيلي للسياسة النقدية:

تم تحديد ولاية بنك الجزائر بموجب الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والائتمان، والذي تضيف المادة 35 منه استقرار الأسعار إلى أهداف السياسة النقدية النهائية المسندة إلى بنك الجزائر، بما في ذلك ضمان الاستقرار النقدي والمالي وقد حدد مجلس المال والائتمان، وهو السلطة النقدية، الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية؛ ويحدد الأهداف النقدية، ولا سيما فيما يتعلق بالتغيرات في المجاميع النقدية والائتمانية، ويضع أدوات السياسة النقدية استنادا إلى الإسقاطات التي وضعها مصرف الجزائر. في سياق إدارة السياسة النقدية، تجري تدخلات مصرف الجزائر ضمن إطار تنظيمي، هو:

1.1. عمليات السوق المفتوحة:

تنفذ عمليات السوق المفتوحة في سوق المال بمبادرة من مصرف الجزائر، الذي يقرر أيضا تطبيق سعر ثابت أو متغير على هذه المعاملات. قد تصل آجال استحقاق عمليات السوق المفتوحة إلى سبعة (07) أيام (المعاملات الأسبوعية القياسية) حتى اثني عشر (12) شهراً (عمليات استحقاق أطول). وتشمل الأدوات المستخدمة في إطار معاملات السوق المفتوحة ثلاث فئات أساسية.

2.1. المعاملات العكسية: هي المعاملات التي يشتري بها مصرف الجزائر أو يبيع الأوراق

المؤهلة بموجب اتفاقات إعادة الشراء أو يمنح القروض مقابل الأصول المؤهلة كضمان. تُستخدم المعاملات العكسية في معاملات السياسة النقدية الموضحة أدناه:

- عمليات إعادة التمويل الرئيسية؛
- عمليات إعادة التمويل لفترات أطول؛
- ضبط العمليات؛
- العمليات الهيكلية.

3.1. المعاملات المباشرة: هي المعاملات التي يشتري بها مصرف الجزائر الأصول المؤهلة أو يبيعها مباشرة في السوق. ولا تستخدم هذه العمليات إلا في إطار معاملات هيكلية ودقيق.

4.1. تحصيل الودائع بدون ضمانات: يجوز لبنك الجزائر أن يدعو المصارف إلى إيداع السيولة كودائع مدفوعة الأجر في لديه من خلال دعوات لتقديم عطاءات. وتجري هذه المعاملات من أجل استيعاب السيولة في السوق. الودائع المقبولة محددة المدة ولا يمنحها مصرف الجزائر أي ضمان مقابل الودائع.

5.1. المرافق الدائمة: وهي تهدف إلى توفير أو سحب السيولة من البنوك. وتجري هذه المعاملات بمبادرة من المصارف وتهدف إلى بيان اتجاه السياسة النقدية ووضع إطار لأسعار الفائدة في سوق المال بين عشية وضحاها. وهناك نوعان من المرافق:

- يسمح تسهيل الإقراض الهامشي لأي بنك بالحصول من بنك الجزائر، مقابل تقديم الأوراق المؤهلة، على السيولة الليلية بسعر محدد مسبقاً.
- تسهيلات الإيداع: يجوز للمصارف المؤهلة استخدام تسهيلات الإيداع المدفوعة الأجر لإيداع وداائع ليلية في مصرف الجزائر بسعر محدد سلفاً.

6.1. عمليات إعادة الخصم: يجوز لبنك الجزائر إجراء معاملات خصم على الأوراق المالية الحكومية التي تصدرها الدولة أو تضمنها، لصالح المصارف والمؤسسات المالية، بما في ذلك:

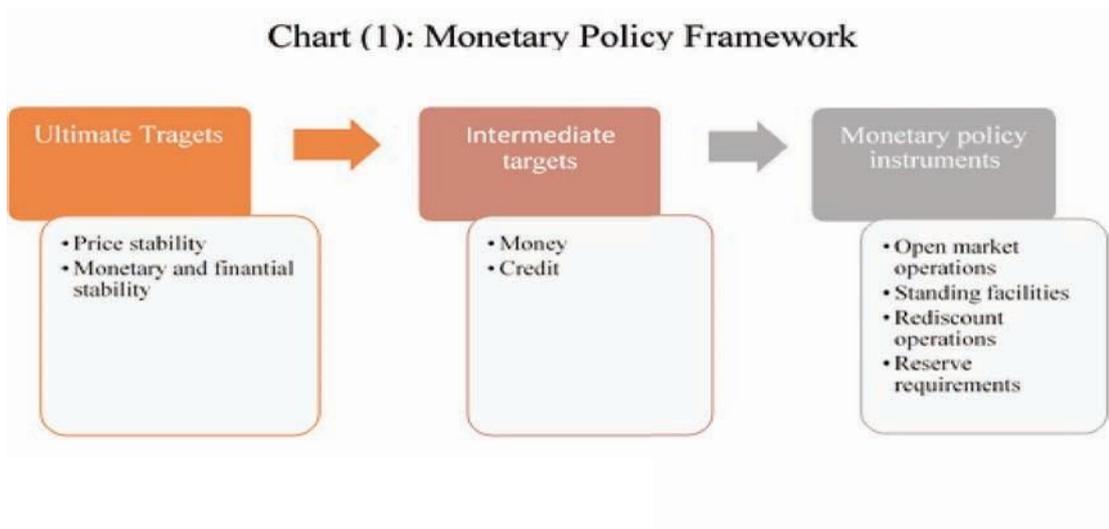
- أدون الخزنة قصيرة الأجل مع استحقاق يساوي أو أقل من عام واحد؛

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

- أذون الخزانة المتوسطة الأجل التي يتراوح استحقاقها بين سنتين وخمس سنوات؛
- ويجوز للمصرف الجزائري أيضا إعادة خصم الفواتير الخاصة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي تمثل العمليات التجارية والمعاملات الائتمانية التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية، ويجوز لمصرف الجزائر أيضا أن يمنح سلفا وائتمانات للمصارف لمدة سنة أو أكثر. يجب ضمان هذه الائتمانات من خلال التعهدات بأذون لخزانة والسندات أو الذهب أو العملات الأجنبية أو الأوراق الخاصة المؤهلة لإعادة الخصم.

7.1. الاحتياجات الاحتياطية: يتعين على البنوك الاحتفاظ بالحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية على الحسابات في بنك الجزائر. وتتكون هذه الاحتياطيات على أساس خصومها المحصلة و/أو المقترضة بالدينار الجزائري والخصوم الناجمة عن المعاملات غير المتوازنة إلا عندما تكون هذه الخصوم مستحقة لمصرف الجزائر. تم تحديد معدل تكوين هذه الاحتياطيات بنسبة تتراوح بين 0 في المائة و 15 في المائة. في هذا النطاق، يتم تحديد المعدل الفعلي وفقاً لأهداف السياسة النقدية من قبل محافظ بنك الجزائر.

الشكل رقم 3: إطار السياسة النقدية



المطلب الثالث: تحليل السياسة النقدية في العراق

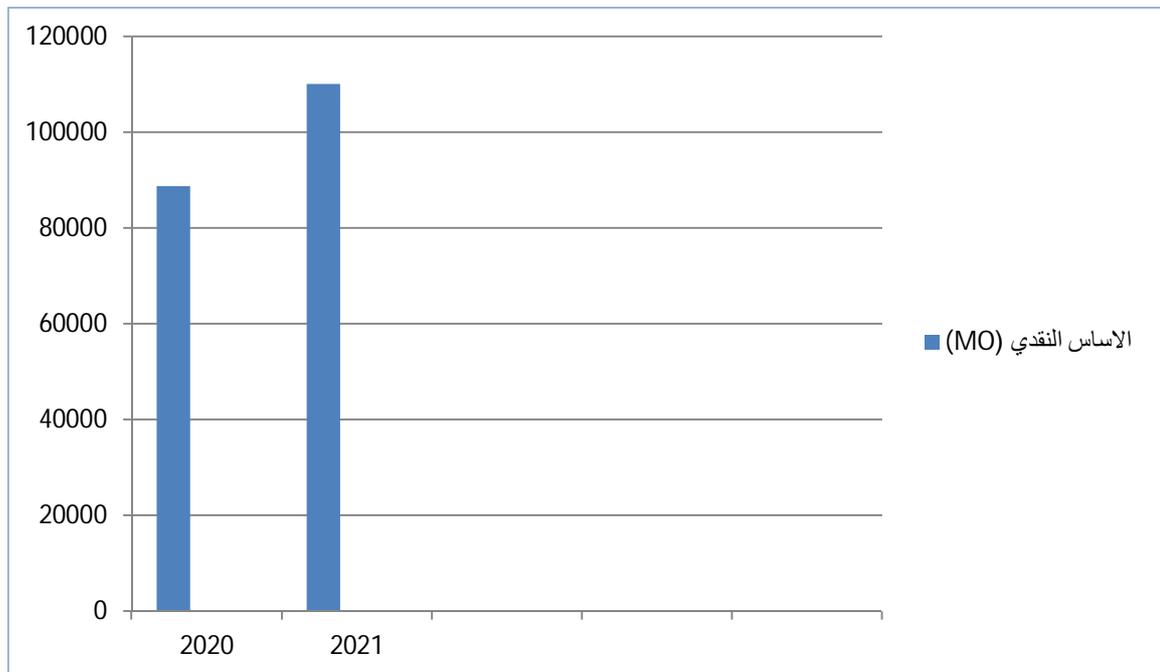
تعمل السياسة النقدية على تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام المالي وضمان كفاءته، وصولاً إلى نظام مصرفي معافى من الأزمات وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية.

أولاً: تطورات عرض النقود

1. الأساس النقدي (MO)

سجل رصيد القاعدة النقدية ارتفاعاً بنسبة (23.9%)، مسجلاً مبلغ قدره (110137) مليار دينار في العام 2021 مقابل (88862) مليار دينار في عام 2020، ويعزي هذا الارتفاع إلى زيادة النقد المصدر بنسبة (16%).

الشكل رقم 4: رصيد الأساس النقدي (MO) لعامي 2020-2021 (الوحدة: مليار دينار)



المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للعام 2021، ص. 1.

2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

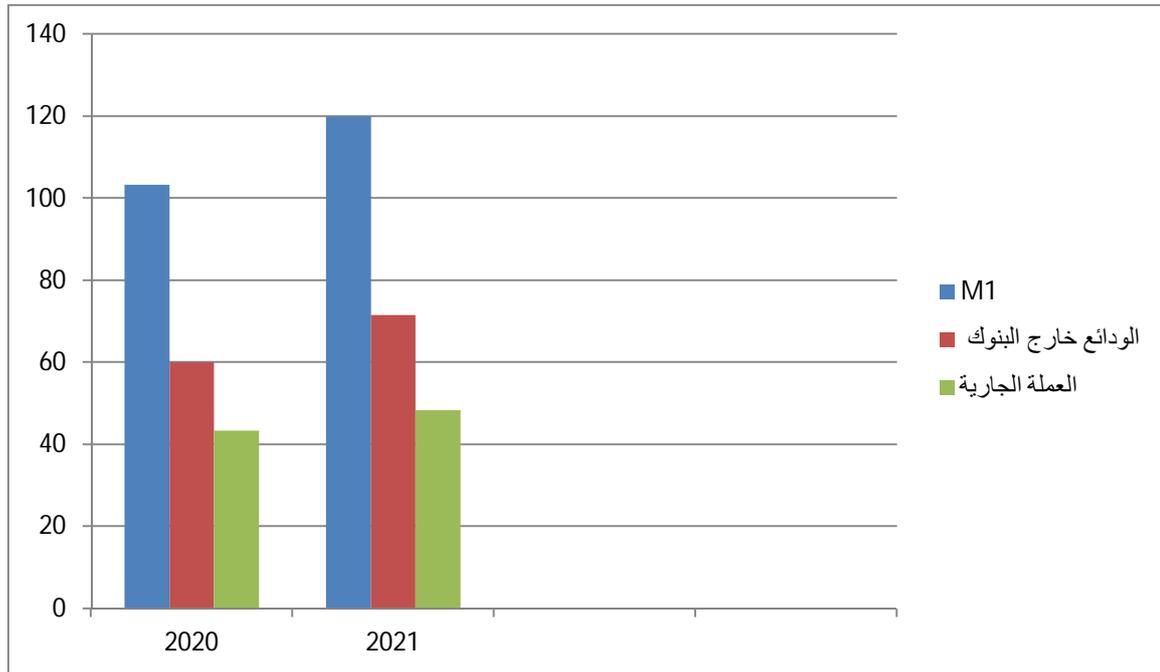
سجل عرض النقد بمفهوم الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (16.1%) نهاية العام 2021 مقارنة بعام 2020، ليصل إلى (119.9) تريليون دينار مقابل (103.4) تريليون دينار عام 2020، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى نمو العملة خارج المصارف بنسبة (19.2%) لتسجل 71.5 تريليون دينار مقابل 60 تريليون دينار في عام 2020، ولتشكيل ما نسبته (59.6%) من عرض النقد (M1)، فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (11.6%) لتبلغ (48.4) تريليون دينار مقابل (43.4) تريليون دينار للعام 2020 ولتشكل ما نسبته (40.4%) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في الجدول أدناه. و من تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلاحظ أن العملة خارج المصارف لا زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة، وهذا ناجم عن عدم تطور الجهاز المصرفي بالشكل الذي يسهل التعاملات النقدية المحلية.

الجدول رقم 6: عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2021_2020.

2021	2020	المكونات
119.944	103.353	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
16.1	19.1	معدل النمو %
48.418	43.366	الودائع التجارية
40.4	42	نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد % M1
71.526.1	59.987.1	العملة خارج البنوك
59.6	58	نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد % M1

المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2021، ص. 1.

الشكل رقم 5: عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 لعامي 2020-2021



المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للعام 2021، ص. 2.

3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2: سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2021 ارتفاعا بلغ نسبة (16.7%) عن العام 2020 ليسجل 139.9 تريليون دينار مقابل 119.9 تريليون دينار لعام 2020، ويشكل ما نسبته 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما بين الجدول أدناه.

الجدول رقم 7: مكونات السيولة المحلية (M2) لعامي 2020_2021 (الوحدة مليار

دينار)

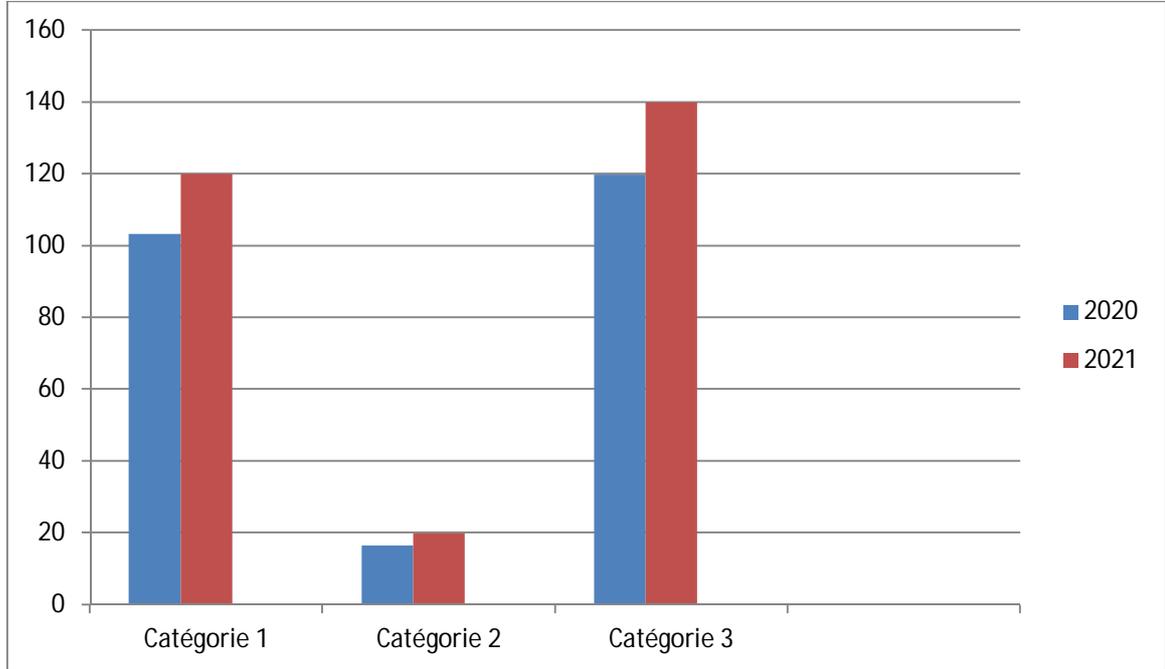
المكونات	2020	2021
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	103.353	119.944
الودائع الأخرى	16.553	19.942
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	119.906	139.886

المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2021، ص. 2.

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كحصيلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة 16.1%، وزيادة الودائع الأخرى بنسبة 20.5% لتسجل (19.9) تريليون دينار للعام 2021 مقابل 16.6 تريليون دينار العام 2020. نلاحظ أن الودائع الأخرى لا زالت تشكل نسب متدنية، حيث بلغت 14.3% من إجمالي (M2) العام 2021 مقابل 13.8% عام 2020. إن هذا الارتفاع في نسبة المساهمة يعزى إلى ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي نحو التحسن بعد ارتفاع معدلات التوظيف.

الشكل رقم 6: عرض النقد الواسع M2 لعامي 2020-2021



المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2021، ص. 2.

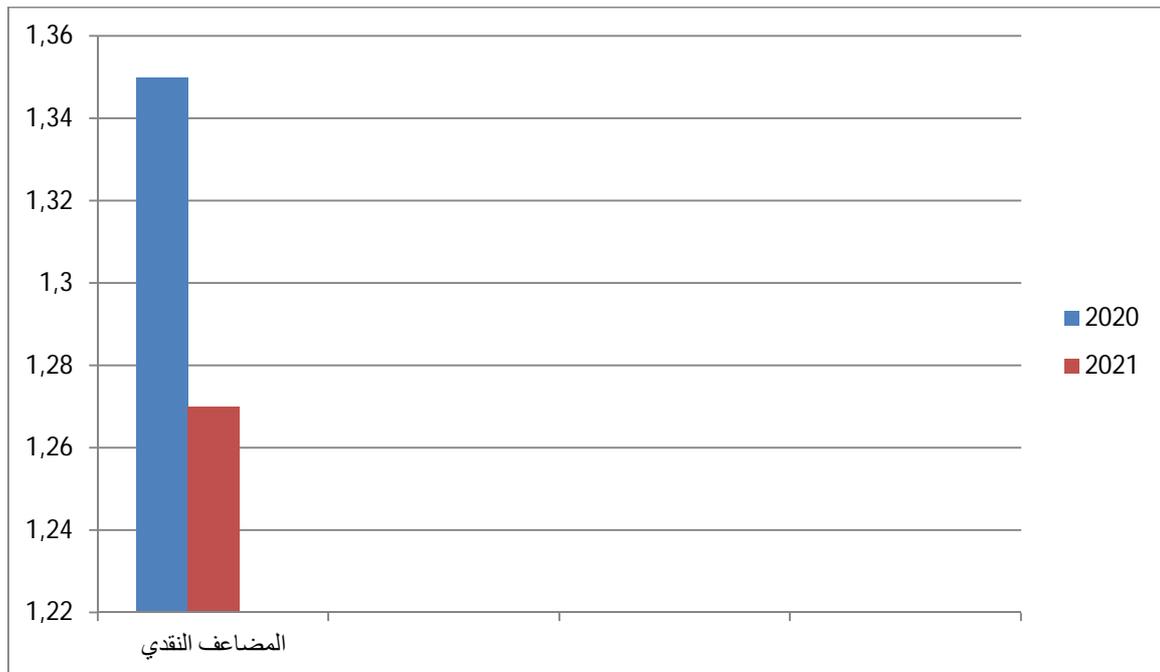
4. المضاعف النقدي (m):

يقيس مقدار البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك خلال عملية خلق الودائع، وهو يمثل نسبة عرض النقود (M2) إلى القاعدة النقدية وكلما كانت قيمة المضاعف النقدي أكبر من 1 كلما كان العرض النقدي أكبر عند ثبات الأساس النقدي أو تغييرها بمقدار أقل من تغيير حجم العرض النقدي، حيث سجل المضاعف النقدي

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

مقدار 1.27 في عام 2021 مقابل 1.35 في عام 2020، بانخفاض نسبته (5.9%) ويعزي هذا الانخفاض إلى ارتفاع النمو بالأساس النقدي بنسبة تفوق زيادة عرض النقد، وهذا ناجم عن ارتفاع النقد المصدر.

الشكل رقم 7: المضاعف النقدي لعامي 2020-2021



المصدر: تقرير السياسة لنقدية للبنك المركزي العراقي للعام 2021، ص. 3.

5. الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي:

سجل رصيد الاحتياطات الأجنبية نهاية عام 2021 ارتفاعا بنسبة 18.2% عن العام السابق، ليبلغ 92.5 ترليون دينار مقارنة بـ 78.3 ترليون دينار نهاية عام 2020، وعلى النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 8: المكونات الرئيسية للاحتياطات الأجنبية في عامي 2020_2021

البند	2020	2021
النقد الأجنبي في خزائن البنك	4.887	2.719
الأرصدة في البنوك الأجنبية و نيويورك	64.919	81.639
الذهب الموجود في بغداد و الخارج	8.487	8.169

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

92.527	78.293	الاحتياطات الأجنبية
--------	--------	---------------------

المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2021، ص. 5.

ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية

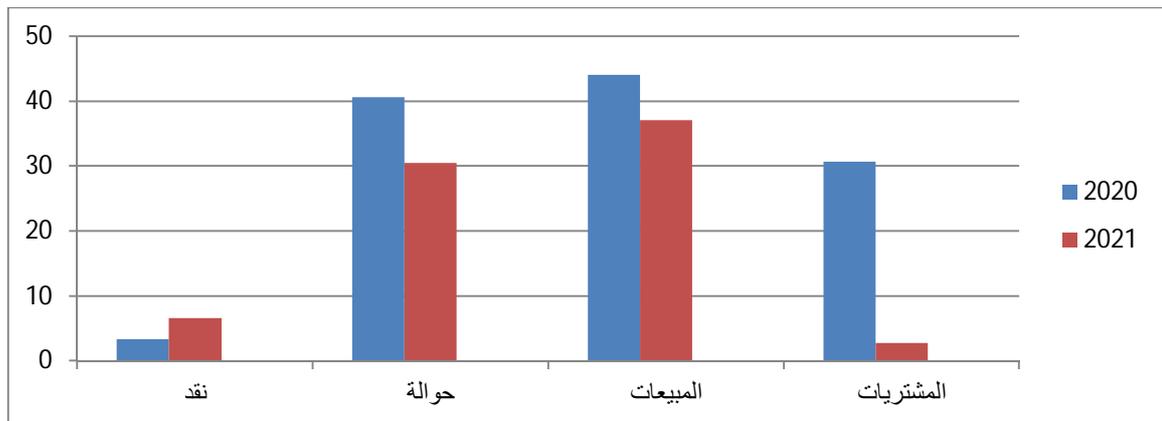
1. نافذة بيع العملة الأجنبية: سجلت الكميات المباعة من الدولار في النافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي لعام 2021 انخفاضا بنسبة 15.8% عن عام 2020، لتسجل 37.1 مليار دولار مقابل 44.1 مليار دولار. ويعزى ذلك الانخفاض بنسبة 15.4% بسبب استمرار أزمة جائحة كوفيد من جانب، و إلى تغير سعر الصرف والذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية، إلا أن مبيعات النقد ارتفعت بنسبة 96.5% عام 2021 نتيجة زيادة الطلب من الأفراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج.

الجدول رقم 9: الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية لعامي 2020_2021

الفجوة	المشتريات	المبيعات	حوالة	نقد	
-13.4	30.7	44.1	40.7	3.4	2020
8.9	46	37.1	30.5	6.6	2021
	49.7	-15.8	-25.1	94.1	معدل النمو

المصدر: تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2021، ص. 7.

الشكل 8: مبيعات و مشتريات الدولار الأمريكي (مليار دولار)



المصدر: تقرير السياسة لنقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2021، ص. 7.

2. التسهيلات القائمة

استمر البنك المركزي العراقي خلال عام 2021 باعتماد سعر السياسة النقدية البالغ 4% سنويا، فيما تم الاستمرار بإيقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل 7 أيام و 30 يوم بموجب قرار مجلس الإدارة المرقم بالعدد 929/5/6 و المؤرخ في 14-6-2020 بغية توفير السيولة لدى المصارف لمواجهة آثار أزمة كوفيد.

أما فيما يخص تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف، وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الائتمان الأولي (6%) سنويا
- الائتمان الثانوي (7%) سنويا
- قرض الملجأ الأخير (7.5%) سنويا

3. الاحتياطي الإلزامي

انسجاماً مع توجيهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية، تم إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 15% بدلا من 13% للودائع الجارية الحكومية و الخاصة والتي تم احتسابها في جوان 2021 بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد كورونا.

حيث سجل الاحتياطي الإلزامي نهاية 2021 ارتفاعاً بنسبة 19.8% ليبلغ 11 تريليون دينار عام 2021 مقابل 9.2 تريليون دينار نهاية عام 2020. و يعزى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة 33.6% ليسجل 1.4 تريليون دينار في 2020، وارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة 18% ليسجل 9.6 تريليون دينار مقارنة مع 8.1 تريليون دينار عام 2020.

المبحث الثاني: تحليل السياسات المصرفية الاحترازية في الدول العربية

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطبيقات السياسة المصرفية الاحترازية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي.

المطلب الأول: اختبارات التحمل ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية

قامت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجراء اختبارات الحساسية لأنظمتها المصرفية وللبنوك كل على حدى لأجل تقييم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. بشكل عام يمكن تقسيم تلك الاختبارات إلى اختبارات الملاءة المالية، والاختبارات الخاصة بالسيولة ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك وغيرها من الاختبارات.

أولاً: اختبارات التحمل الخاصة بالملاءة المالية

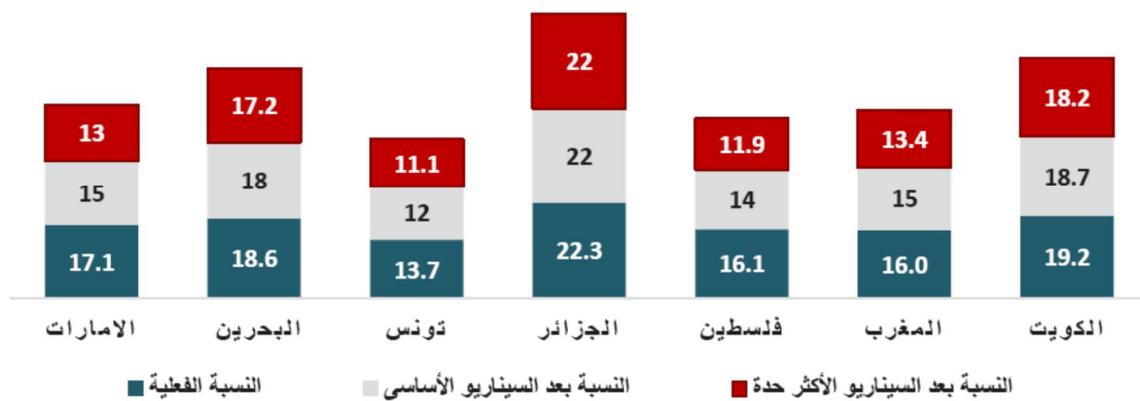
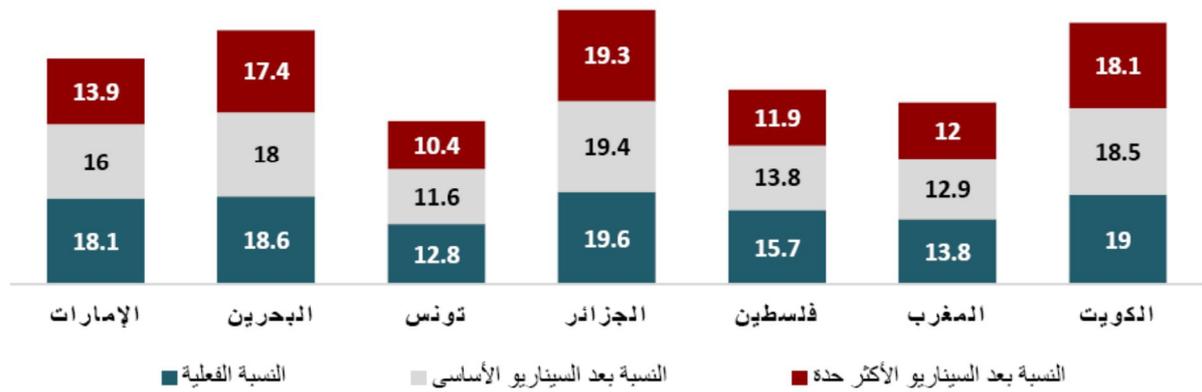
تشمل هذه الاختبارات مخاطر الائتمان السيادية، مخاطر الائتمان الخاص و مخاطر التركيز إضافة إلى مخاطر أسعار العائد و سعر الصرف.

- اختبار التحمل الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية: تم تطبيق هذا السيناريو على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية حيث تم افتراض ارتفاع نسبة القروض غير العاملة للقطاع الحكومي وانتقالها إلى فئة الديون الرديئة، حيث تم تطبيقها على مستوى القطاع المصرفي في مجموعة من الدول (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، فلسطين، تونس، الجزائر، الكويت، المغرب)، وذلك في عام 2021 مقارنة بعام 2020. يفترض السيناريو الأساسي زيادة إخفاق محفظة ائتمان القطاع الحكومي بنسبة 10 في المائة، ويفترض السيناريو الثاني زيادة إنفاق المحفظة بنسبة 20 في المائة، أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان القطاع الحكومي على مستوى القطاعات المصرفية في بعض الدول العربية المطبق عليها الاختبار، وذلك وفقاً للسيناريوهين الأساسي و الأكثر حدة، حيث ظلت نسبة كفاية رأس المال أعلى من

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

النسبة المقررة وفقا لمقررات لجنة بازل (10.5 في المائة). وبناء على بيانات 2020 و2021 انخفضت نسبة كفاية رأس المال وفق لسيناريو الأكثر حدة بمعدل 24.1 في المائة للقطاع المصرفي في الإمارات، 7.2 في المائة للبحرين، 18.9 في المائة لتونس و 1.3 في المائة للجزائر، 26.3 في المائة لفلسطين و 16.0 في المائة للمغرب، 5.2 في المائة للكويت.

الشكل رقم 9: نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و2021.



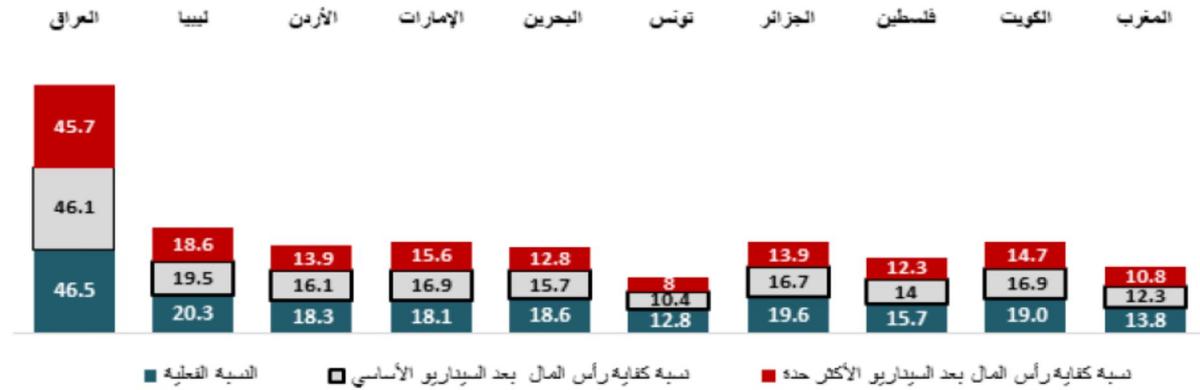
المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص ص. 149-150

ثانياً: اختبار الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان الخاص: تم افتراض في هذا الاختبار زيادة نسبة القروض غير العاملة للقطاع الخاص وانتقالها إلى فئة الديون المشكوك في تحصيلها وذلك على مستوى القطاع المصرفي في الدول العربية (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، العراق، فلسطين، الكويت، ليبيا، المغرب) حيث يفترض السيناريو الأساسي زيادة إخفاق محفظة ائتمان القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة، أما السيناريو الثاني الأكثر حدة فيفترض زيادة الإخفاق بنسبة 10 في المائة، وذلك بافتراض أن نسبة القروض التي تم افتراض إخفاقها في هذه المحفظة غير مكون لها مخصصات فعالية.

تبين نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان القطاع الخاص على مستوى القطاعات المصرفية في بعض الدول العربية المطبق عليها الاختبار، وذلك وفقاً للسيناريوهين الأساسي و الأكثر حدة، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لمقررات بازل (10.5 في المائة). بلغ معدل الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال وفقاً للسيناريو الأكثر حدة، وذلك بناءً على بيانات 2021 نحو 1.7 في المائة للقطاع المصرفي في العراق، 10.5 في المائة لليبيا، 14 في المائة للإمارات، 32.3 في المائة للبحرين، 36 في المائة لتونس، 24 في المائة للجزائر، 22 في المائة لفلسطين، 22.8 في المائة للكويت و 26.1 في المائة للمغرب.

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

الشكل رقم 10: نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر ائتمان القطاع الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و2021.



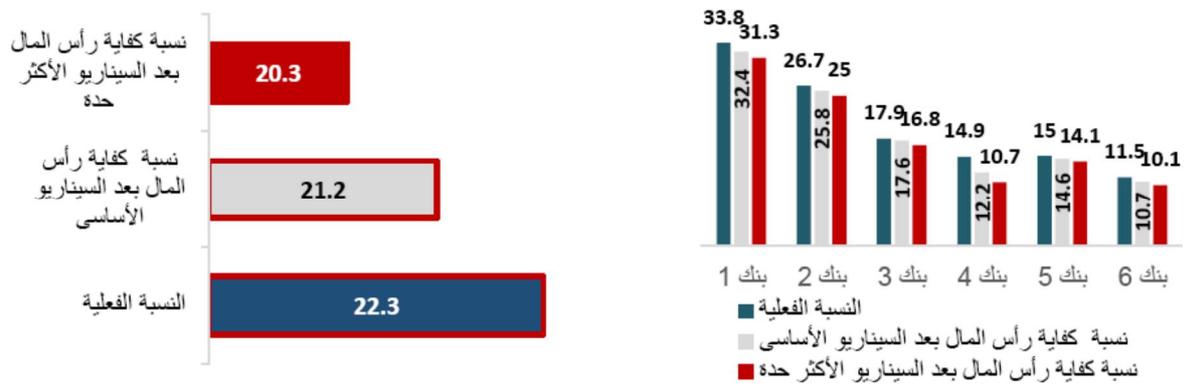
المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص ص. 150-151

ثالثاً: اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز: تتمثل اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز في افتراض إخفاق نسبة 5 في المائة من عمليات التوظيف الخاصة بأكثر 5 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة في السيناريو الأساسي، و نسبة 7 في المائة من التوظيفات الخاصة بأكثر 40 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة في السيناريو الأكثر حدة، وذلك لتقدير قيمة الخسائر المترتبة على إخفاق توظيفات كبار العملاء دون الأخذ في الاعتبار قيمة المخصصات المكونة بالفعل لتلك التوظيفات وفقاً للمرفق المالي في كل من ديسمبر 2020 و 2021 على مستوى إجمالي أكبر البنوك في القطاع المصرفي في ثلاثة دول عربية (الجزائر، فلسطين، المغرب). وقد أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

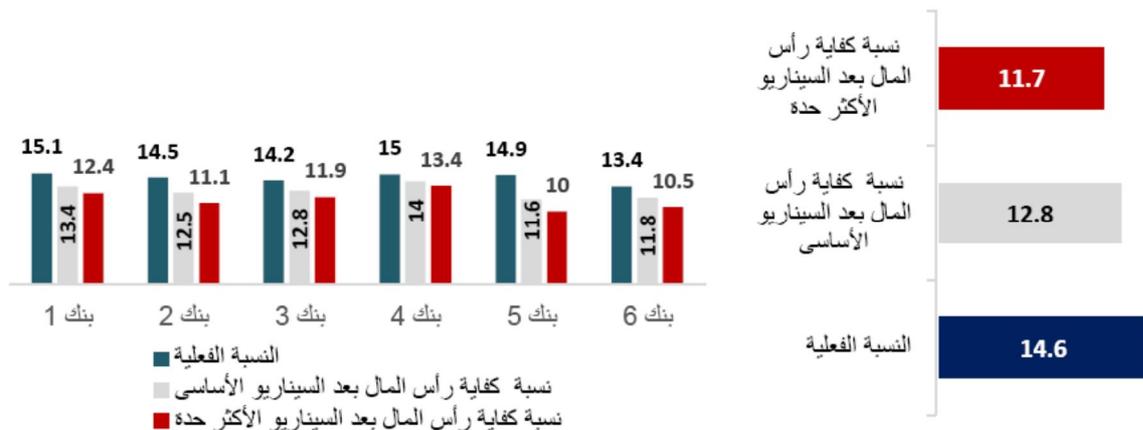
الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من توظيفات كبار العملاء على البنوك في القطاعات المصرفية لبعض الدول العربية المطبق عليها الاختبار و ذلك وفقا للسيناريوهين الأساسي والأكثر حدة.

الشكل رقم 11: نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لدى القطاع المصرفي الجزائري للعام 2021 (%)



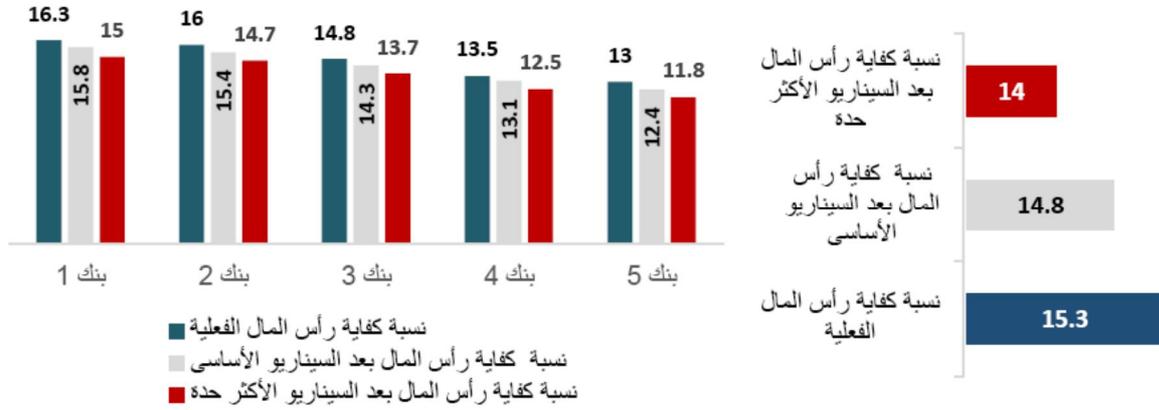
المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص. 152.

الشكل رقم 12: نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لدى القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2021 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص. 152.

الشكل رقم 13: نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركيز لدى القطاع المصرفي المغربي للعام 2021 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص. 153.

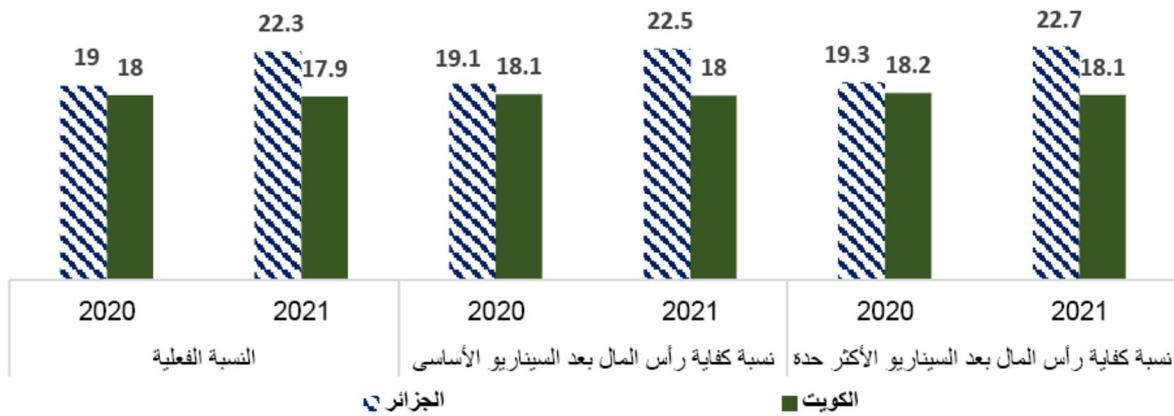
رابعاً: اختبارات الضغط لمخاطر السوق: في ضبط مخاطر السوق تم استخدام سيناريو موحد في كل من مخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار العائد، حيث تم افتراض انخفاض قيمة العملات المحلية في الدول العربية مقابل العملات الأجنبية و ذلك بنسبة 10 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي و 20 في المائة للسيناريو الأكثر حدة، ثم تم تقدير نتائج ذلك على نسب كفاية رأس المال باستخدام صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لأكبر البنوك بالقطاعات المصرفية في ثلاثة دول عربية (الجزائر، الكويت، المغرب) في 2021 مقارنة 2020، و من جانب الأوضاع النقدية تم افتراض ارتفاع سعر العائد بنسبة 1 في المائة في السيناريو الأساسي، و 3 في المائة في السيناريو الأكثر حدة، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بفجوات إعادة التسعير لأكبر البنوك بالقطاعات المصرفية في ثلاثة دول (عمان، فلسطين، المغرب).

خامساً: مخاطر التغير في سعر الصرف: حقق القطاع المصرفي في كل من الجزائر والكويت فائضا بصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على المستوى الإجمالي لأكبر البنوك وفقاً لبيانات 2021، مما ينتج عليه تحقيق لأرباح طبقاً لافتراض انخفاض قيمة

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

العملة المحلية في كل من السيناريوهين الأساسي و الأكثر حدة، وبالتالي ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لهما وفقا للسيناريو الأكثر حدة بمعدل 2 في المائة للجزائر، و 1 في المائة للكويت. مما أدى إلى زيادة في نسبة كفاية رأس المال وفقا للسيناريو الأكثر حدة و ذلك بناء على بيانات 2020 نحو 1.3 في المائة للكويت، 1.6 في الجزائر حققت الدولتين صافي مركز مفتوح موجب. كما تم اختبار لمغرب وتبين نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى البنك الواحد أن القطاع المصرفي المغربي قادر على تحمل صدمات التغير في سعر الصرف، حيث بقيت مستويات كفاية رأس المال ضمن مستويات جيدة.

الشكل رقم 14: نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و 2021.



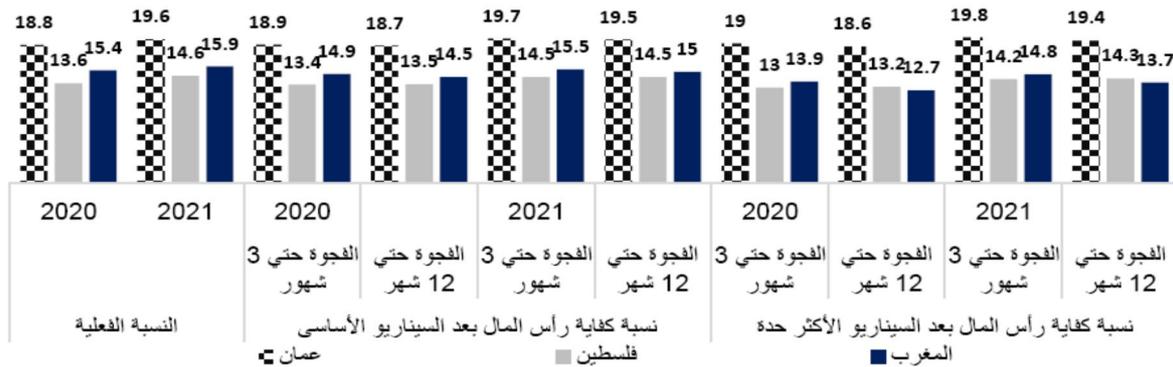
المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص. 154.

سادسا: مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة: لقد تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد أو الفائدة استنادا إلى حساب الفجوة التراكمية لإعادة التسعير خلال الفترة قصيرة الأجل (حتى 3 أشهر) ومتوسط أجال تصل سنة. في المدى قصير الأجل أظهرت اختبارات الضغط للعام 2021 فجوات سلبية لإعادة التسعير لأكبر البنوك في دولتي فلسطين

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

والمغرب، مما ينتج عليه انخفاض صافي الدخل من العائد ونسبة كفاية رأس المال نتيجة ارتفاع أسعار العائد. و لكن بقيت مستويات كفاية رأس المال مقبولة بما يعكس قدرة البنوك على تحمل الصدمات. كما أظهرت أكبر البنوك بالقطاع المصرفي في عمان فجوة موجبة لإعادة التسعير (حتى 3 شهور) مما نتج عنه ارتفاع صافي الدخل من العائد ونسبة كفاية رأس المال. أما في الأجل المتوسط أظهرت النتائج المتعلقة بأكبر البنوك في الدول الثلاثة فجوة سالبة لإعادة التسعير الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال ولكن بقيت مستويات كفاية رأس المال مقبولة، مما يعكس قدرة البنوك على استيعاب الصدمات.

الشكل رقم 15: نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة على مستوى نسبة كفاية رأس المال للسنتين 2020 و 2021.



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص. 156.

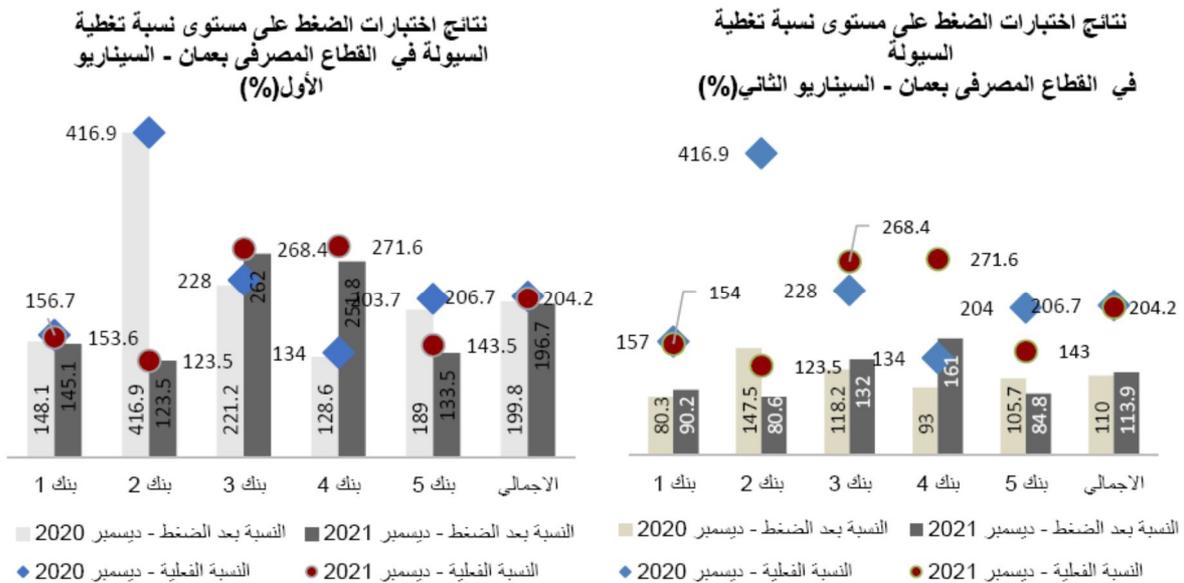
سابعاً: اختبارات الضغط لمخاطر السيولة: لقد تم استعمال اختبار الضغط في عمان وفلسطين، وذلك لأكثر بنوكها في القطاع المصرفي. تتمثل الافتراضات في تخفيض الوزن الترجيحي للأوراق المالية المحلية الحكومية كأصل سائل في بسط نسبة تغطية السيولة بنسبة 10 بالمائة وفقاً للسيناريو الأول المطبق على بسط النسبة، بالإضافة إلى زيادة سحب كافة الودائع (باستثناء الودائع المضمونة من قبل مؤسسات ضمان الودائع) بنسبة 15 بالمائة عن معدلات السحب المطبقة فعلياً وفقاً للسيناريو المطبق على مقام النسبة.

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

أظهرت نتائج الاختبار في كل من عمان وفلسطين ومن خلال السيناريوهين الأول و الثاني أن الدولتين اجتازتا الحد المقرر من بازل (100%)، حيث أظهر السيناريو الأول أن سلطة عمان انخفضت فيها نسبة تغطية السيولة بمقدار 7.5% لتسجل 196.7% في العام 2021 و بمقدار 6.9% لتسجل 199.8% في العام 2020. أما في السيناريو الثاني فقد أسفر عن انخفاض النسبة بمقدار 90.3% لتسجيل 113.9% في العام 2021، وبمقدار 96.7% لتسجل 110% في العام 2020.

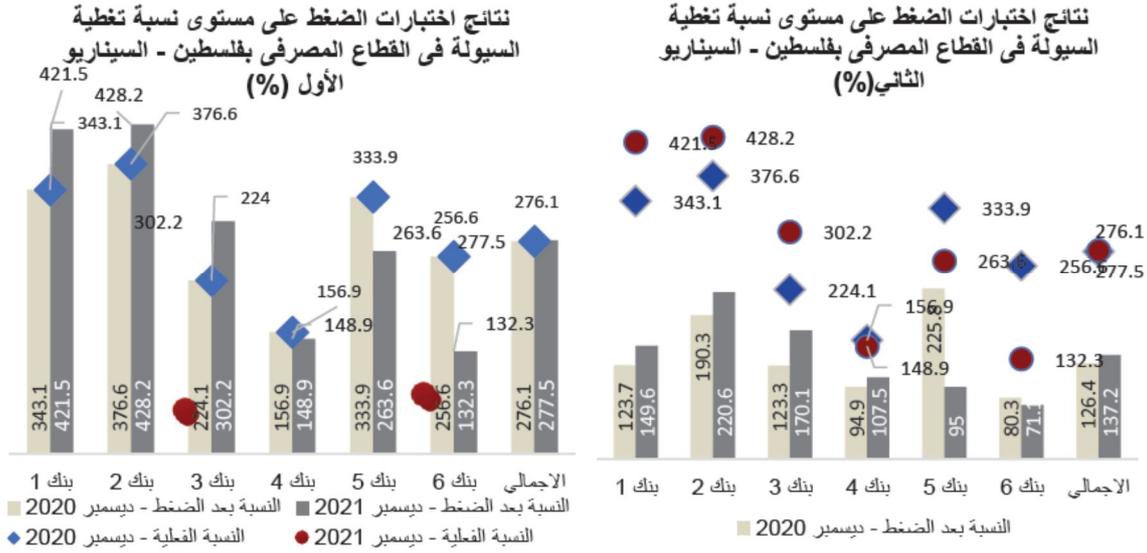
كما أظهرت نتائج الاختبار في أكبر البنوك في القطاع المصرفي بفلسطين عن عدم التأثير في نسبة تغطية السيولة، ويرجع ذلك لعدم توافر استثمارات مالية في أوراق الدين الحكومية المحلية في ضوء الطبيعة الخاصة للاقتصاد الفلسطيني، وذلك للسنتين 2020 و2021 على التوالي.

الشكل رقم 16: نتائج اختبارات الضغط الخاصة على مستوى نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي العماني للسنتين 2020 و2021 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص. 157.

الشكل رقم 17: نتائج اختبارات الضغط الخاصة على مستوى نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي الفلسطيني للسنتين 2020 و 2021 (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي 2022، ص. 158.

المطلب الثاني: التجارب العربية في تطبيق السياسات المصرفية الاحترازية

سنركز في هذا الإطار على ثلاث تجارب عربية من باب الاستدلال لأجل تحليل كفاءات تطبيقها للمعايير الاحترازية الدولية.

أولاً: المملكة العربية السعودية

يقوم البنك المركزي بتطبيق حدود على نسب كفاية رأس المال بحيث يخضع رأس المال الحد الأدنى من المتطلبات التالية: "يجب أن تشكل الأسهم العادية من الفئة الأولى ما نسبته 4.5 في المائة على الأقل من الأصول المرجحة بالمخاطر، يجب أن يشكل رأس المال من الفئة الأولى 6% على الأقل من الأصول المرجحة للمخاطر، يجب أن يشكل رأس المال من الفئة الأولى+رأس المال من الفئة الثانية (أي إجمالي رأس المال التنظيمي) على الأقل 8% من الأصول المرجحة للمخاطر، باستثناء احتياطات رأس المال وفقاً لبازل الثالثة".

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

أما فيما يتعلق بمتطلبات بازل الثالثة، فجميع البنوك التجارية تخضع لهذه لمتطلبات، حيث طبق البنك المركزي قواعد بازل بالكامل، والتي تشمل نسب رأس المال والسيولة والاقتراض؛ من جانب آخر، يجب أن لا يقل احتياطي سيولة البنك التجاري عن 20% من التزامات الودائع، كما يجب أن لا تزيد نسبة القروض إلى الودائع الموزونة عن 90%، وأن لا تقل نسبة صافي التمويل المستقر عن 100%، ونسبة تغطية السيولة لا تقل عن 100% كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تبني متطلبات بازل الصادرة مؤخرا كإطار احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق، إضافة إلى تحديث إطار الرافعة المالية وتطوير النماذج والتقارير الخاصة بها، حيث أن التطبيق الفعلي سيكون اعتباراً من 1 يناير 2023.

ثانياً: العراق

قام البنك المركزي العراقي خلال العام 2021 بمبادرات داعمة للاستقرار المالي عن طريق قسم الاستقرار النقدي والمالي والذي ساهم في إعداد ثلاث مبادرات ضمن الخطة الاستراتيجية 2021_2023 وهي كالاتي: تطوير مؤشرات السلامة المالية، تعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود، مراقبة مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي.

أما عن اتفاقية بازل الثالثة، فتبلغ نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق متطلبات بازل الثالثة 12.5%، وهذا الإجراء مطبق على المصاريف التجارية، أما بالنسبة للمصاريف الإسلامية لا يزال المشروع قيد التطوير، كذلك يطبق البنك المركزي العراقي معايير بازل للسيولة (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر)، أما فيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية ونسبة القروض إلى قيمة الضمانات فتم البدء بتطبيقها بداية من العام 2022، كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، ورقم الحساب الموحد، كما يتوفر دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ونظام استعلام ائتماني عام.

ثالثاً: الجزائر

من أجل تطبيق أدوات السياسات الاحترازية الجزئية والكلية يقوم بنك الجزائر، بتطبيق حدود على نسب كفاية رأس المال، وحسب نص المادة (02) من النظام 14_01: تلتزم البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجتمع، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة؛ ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق المرجحة، من جهة أخرى. أيضا تنص المادة (3) من نفس النظام على أنه يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق بواقع 7% على الأقل، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي بنسبة 2% منذ بداية عام 2021، وحدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة من العملاء ذوي الصلة بنسبة 25% من الأموال الخاصة كحد أقصى بالنسبة للقروض الممنوحة فردياً، والقروض التي تفوق نسبتها 10% من الأموال الخاصة لا يجب أن لا يتعدى مجموعها 8 مرات الأموال الخاصة، حيث تنص المادة (2) من النظام 14_02 على أن مجموع المخاطر التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية بخصوص نفس المستفيد جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10% من الأموال الخاصة للبنك أو المؤسسة المالية المعنية، أيضا تنص المادتين (4 و5) من نفس النظام على ما يلي: المادة (4) يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يحترم باستمرار النسبة القصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية، ويمكن للجنة المصرفية أن تفرض نسبة قصوى أدنى من هذا الحد بالنسبة لبعض المستفيدين أو بالنسبة لجميع مستفيدي البنك أو مؤسسة مالية، المادة (5): يجب ألا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية 8 أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية، وحدود على المراكز الأجنبية تحدد المادة (3) من التعليمات 78_95 النسب

المفروضة على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية حيث تلزم البنوك والمؤسسات المالية بما يلي:

- نسبة 10% كحد أقصى بين المراكز المفتوحة الطويلة أو القصيرة لكل عملة أجنبية والأموال الخاصة؛
- نسبة 30% كحد أقصى بين أعلى مبالغ المراكز المفتوحة الطويلة الأجل أو المراكز المفتوحة القصيرة لجميع العملات ومبلغ أموالها الخاصة.

في نفس الإطار، يتم كذلك وضع حدود على السيولة لدى البنوك، حيث تنص المادة (3) من النظام 04_11 "يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة؛ ومن جهة أخرى، بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب على المدى القصير والالتزامات المقدمة" وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل السيولة يساوي على الأقل 100%.

المبحث الثالث: تحليل الاستقرار المالي في الدول العربية

سنحاول في هذا الإطار تحليل مختلف مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية.

المطلب الأول: مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية

تعد المؤشرات الأساسية للاستقرار المالي أهم العناصر التي يجب توفرها عند إجراء تقييم شامل لصحة ومتانة القطاع المالي، وفي هذا الجزء سنستعرض أهم هذه المؤشرات. حيث جاء في دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2019، يمكن تقسيم المؤشرات الأساسية إلى مجموعة مؤشرات رئيسية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإيرادات والربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق) والتي تحتوي بدورها على عدد من المؤشرات.

أولاً: مكونات مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

يتكون مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية من العناصر التالية:

1. مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من 10 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية مخصصات القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، و نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

2. مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية، ومعدل التضخم، ونسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين وهما: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

4. مؤشر الدورة المالية: ويتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبين اتجاه هذه النسبة على المدى الطويل باستخدام هودريك بريسكوت فلتر.

الجدول رقم 10: المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

المتغيرات النوعية	المتغيرات	المؤشر الرئيسي
نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي
الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون		
صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	جودة الأصول	
نسبة تغطية (المخصصات إلى ديون غير العاملة)		
نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	السيولة	
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء		
نسبة العائد على الأصول	الربحية	
نسبة العائد على حقوق الملكية		
إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل.		
هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي		مؤشر الاقتصاد الكلي
نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
معدل نمو الإيرادات الحكومية		
معدل التضخم		
نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي		مؤشر سوق رأس المال
القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي		

فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلي الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل).	مؤشر الدورة المالية
---	---------------------

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، صندوق النقد العربي، ص. 209.

ثانيا: طريقة احتساب المتغيرات المستخدمة في المؤشر و دلالتها:

يتم احتساب المؤشرات في الجدول أعلاه والمتعلقة ببناء مؤشر للاستقرار المالي، بالطريقة التالية:

- نسبة كفاية رأس المال: وفقا لمعيار بازل فإن نسبة كفاية رأس المال تشمل جميع المكونات (Teir1+Teir2) بعد استبعاد التعديلات الرقابية (الأطروحات) إلي الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان و السوق و التشغيل في جميع الأوقات.

ولعل أهم التعديلات ضمن معايير بازل الثالثة تتمثل في تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية، تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وحسب هذا المعيار، فإن تعريف رأس المال يركز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى "حقوق حملة الأسهم العادية"، علما أنه بموجب مقررات بازل الثالثة، فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10,5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر. في هذا الإطار، تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة، وبالتالي حماية أموال المودعين. وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

- نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون: تعكس هذه النسبة جودة أصول القطاع المصرفي، فكلما انخفضت، كلما زاد مستوى الاستقرار المالي. تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول.

- نسبة صافي الديون غير العاملة (بعد طرح المخصصات) إلى قاعدة رأس المال: إن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي، وبالتالي مستوى استقرار مالي أعلى.

- نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة): تشمل هذه النسبة جميع المخصصات أخذًا بالاعتبار بشكل أكبر المعيار الدولي التاسع للتقارير (IFRS9)، حيث إن حجم المخصصات يعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان. إن تطبيق هذا المعيار وبناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الائتمان، بحيث يأخذ بعين الاعتبار البعد التنبئي لتعثر الائتمان، كما سيعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان.

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات السائلة: تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة (حسب تعريف المستخدم في الدولة)، ويمكن قياسها باستخدام معيار تغطية السيولة.

- نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي ودائع العملاء: تعتبر نسبة القروض إلى الودائع أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي لتحديات إضافية لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، غالباً يتكون من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية. فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى الأسواق المالية. وكلما

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

كانت فجوة التمويل كبيرة كلما زادت احتمالية تعرض البنوك لمخاطر السيولة، لكن في المقابل فإن هذه النسبة لا تراعى هيكل الاستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادة أطول زمنياً من آجال الودائع.

- **نسبة العائد على الأصول (ROA):** يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتتميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

- **نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):** إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

- **نسبة إجمالي المصرفيات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل:** تعتبر نسبة إجمالي المصرفيات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، فارتفاع النسبة يدل على وجود ضعف لدى القطاع المصرفي في التحكم في مصاريفه.

- **نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل:** يقيس هذا لمؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة في دورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** من المعروف أن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس حالة الاقتصاد وقوته. كما أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

- نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا كان هناك خلافاً في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

- نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع الدين الحكومي بشكل كبير قد يكون له أثر سلبي على الاستقرار المالي.

- معدل نمو الإيرادات الحكومية: إن ارتفاع معدل نمو الإيرادات الحكومية (من غير المنح) وتنوعها له أثر إيجابي على الاستقرار المالي.

- معدل التضخم: إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة، مما يحدث أثر سلبي على الاستقرار المالي.

- نسبة احتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: كلما زادت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي كلما تعزز استقرار العملة المحلية، مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي.

- المؤشر المركب لصندوق النقد العربي: يقوم الصندوق باحتساب مؤشر خاص بكل سوق. هذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش المتسلسل. وتحتسب الأسعار بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. ويتم قياس التغير في قيمة المكونات، معدلة لاستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أسهم من المؤشر. يقيس المؤشر المركب أداء الأسواق المالية العربية.

- القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي: بحسب معايير المؤسسات المالية العالمية، فإن مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة بأسواق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقارير المنافسة

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

للدول على المستوى الدولي. في كثير من الأحيان يكون النمو في القيمة السوقية سببه عدة عوامل إيجابية بما يشمل تحسن أسعار أسهم الشركات المتداولة في الأسواق، وإدراج شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات مدرجة، وتدفق استثمارات أجنبية جديدة، وثقة المستثمرين.

- فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الآجل): تعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل، إن زيادة الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي، تدل على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية غير منتجة، قد تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في حال كانت التسهيلات موجهة نحو شراء السلع المستوردة، بما ينعكس سلباً على الميزان التجاري والاستقرار المالي.

- أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية: تم احتساب الأوزان من خلال إيجاد معدل الأوزان الترجيحية التي قامت المصاريف المركزية بتزويد صندوق النقد العربي به.

الجدول رقم 11: المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية.

المتغير الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	الوزن الترجيحي (بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى)	وزن المؤشر الرئيس	الصيغة المستخدمة
	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	13.0%	53.0%	$BI = \sum_{n=1}^{10} (d_n w_n)$
القطاع المصرفي	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	5.0%		
		صافي الديون غير	5.0%		

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق

الاستقرار المالي

			العاملية بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال		
		5.0%	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)		
		6.0%	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	السيولة	
		6.0%	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء		
		3.0%	نسبة العائد على الأصول	الربحية	
		3.0%	نسبة العائد على حقوق الملكية		
		4.0%	إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل		
		3.0%	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
$EI = \sum_{n=1}^6 (d_n w_n)$	24.0%	4.0%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاقتصاد الكلية	
		4.0%	نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
		4.0%	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
		4.0%	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
		4.0%	معدل التضخم		
		4.0%	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
$CI = \sum_{n=1}^2 (d_n w_n)$	15.0%	7.5%	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	مؤشر سوق رأس المال	
		7.5%	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي		
$FI = d_n w_n$	8%	8.0%	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى	مؤشر الدورة المالية	

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

			الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل (الأجل)		
	100.0%	100.0%		المجموع	

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، صندوق النقد العربي، ص. 213.

ثالثاً: علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية بمؤشر الاستقرار المالي:

يبين الجدول أدناه أثر المتغيرات المستخدمة في المنهجية على مؤشر الاستقرار المالي، علماً أن المتغيرات التي لها علاقة عكسية سيتم إعطائها إشارة سالبة.

الجدول رقم 12: العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في المنهجية ومؤشر الاستقرار المالي

العلاقة بين المتغير ومؤشر الاستقرار المالي	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المتغير الرئيسي
طردية	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	
عكسية	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	جودة الأصول	
عكسية	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال		
طردية	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة		
طردية	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	السيولة	
عكسية	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء		
طردية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	الربحية	
طردية	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
عكسية	إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي		

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

	الدخل		
طردية	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
طردية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		مؤشر الاقتصاد الكلي
عكسية	نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
عكسية	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
طردية	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
عكسية	معدل التضخم		
طردية	نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
طردية	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي		مؤشر سوق رأس المال
طردية	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي		
عكسية	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)		مؤشر الدورة المالية

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص. 214.

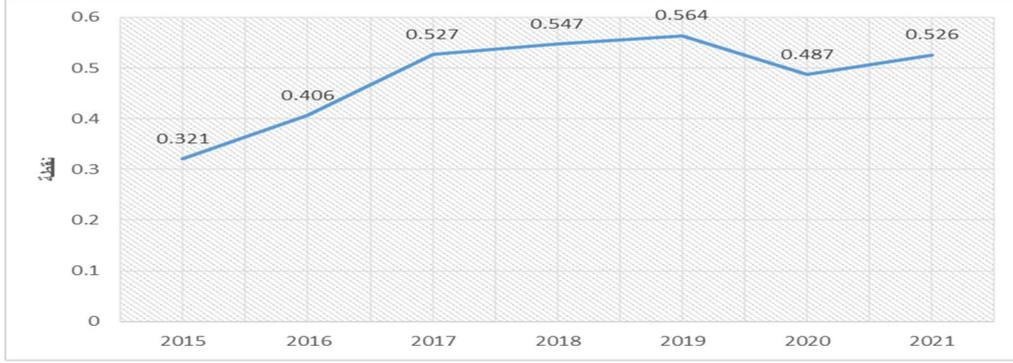
رابعاً: تحليل نتائج احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

بدأ صندوق النقد العربي في سنة 2020 التعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية ويتم إصدار هذا المؤشر بشكل سنوي، حيث يعتبر كأداة للتوجيه والإنذار المبكر لمتخذي القرار في حال احتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها من أجل اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة للوقاية من وقوعها، كما يقيم هذا المؤشر سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية يساعد على الإفصاح والشفافية وإتاحة جميع

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

المعلومات للسوق والمتعاملين في النظام المالي إضافة إلى مراقبة تطوير بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن.

الشكل رقم 18: قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015_2021

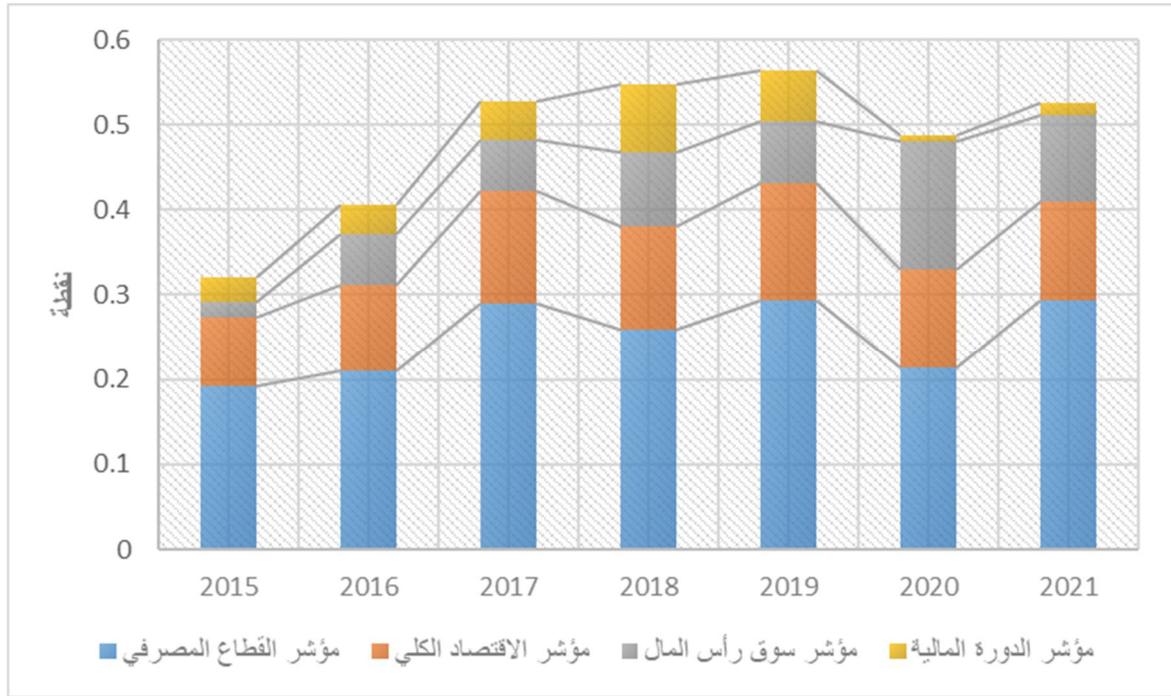


المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، صندوق النقد العربي، 2022، ص. 209.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر الاستقرار المالي في سنة 2021 المقدر بنسبة 0.526 قد ارتفع مقارنة بالسنة 2020. يعود سبب هذا الارتفاع نتيجة للجهود التي بذلتها الدول العربية للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي، أما في سنة 2020 فانخفض مؤشر الاستقرار المالي إلى 0.487 كنتيجة طبيعية لتداعيات أزمة فيروس كورونا الذي أثرت على اقتصادات الدول العربية.

في نهاية سنة 2019 بلغ مؤشر الاستقرار 0.564 كأعلى نسبة بالمقارنة بالسنوات التي قبلها، وبالرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا ونتائجها السلبية على اقتصادات الدول إلا أنه استطاع أن يرتفع بمقدار مقبول في سنة، ويعتبر أعلى من متوسط قيمة المؤشر للفترة ما قبل جائحة (2015_2019).

الشكل رقم 19 مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021



المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله، صندوق النقد العربي، ص. 20.

الجدول رقم 13: تطور المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة 2015-2021

المؤشرات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العربي	0.526	0.487	0.564	0.548	0.527	0.406	0.321
مؤشر القطاع المصرفي	0.293	0.214	0.294	0.260	0.290	0.211	0.192
مؤشر القطاع الكلي	0.116	0.116	0.138	0.120	0.133	0.101	0.081
مؤشر سوق رأس المال	0.102	0.150	0.071	0.087	0.059	0.059	0.018
مؤشر الدورة المالية	0.015	0.007	0.061	0.061	0.045	0.035	0.030

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022، صندوق النقد العربي، ص.

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تحقيق الاستقرار المالي

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي بشكل سنوي اعتماد على 18 متغير، منها 10 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، و5 مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي، و3 مؤشرات تخص سوق رأس المال.

الجدول رقم 14: مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة

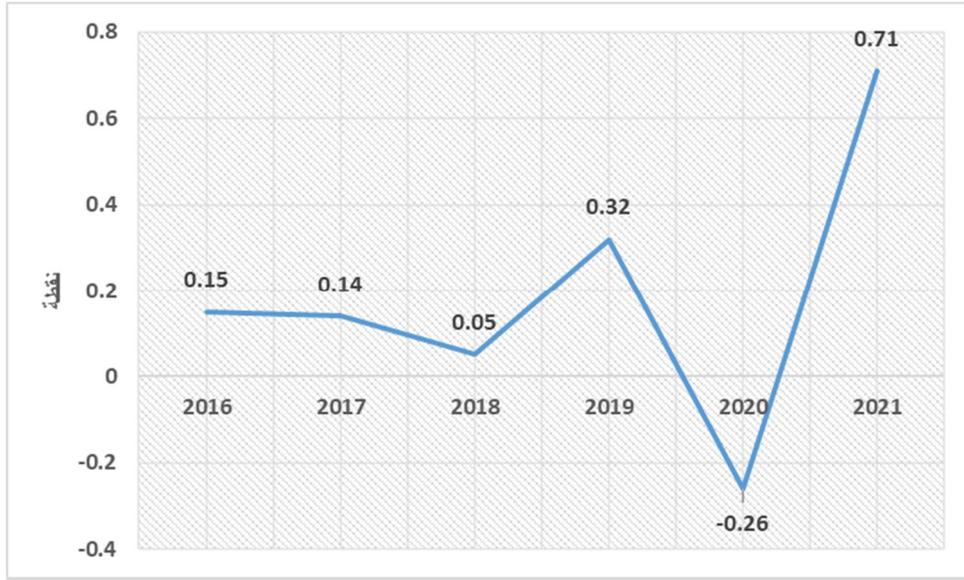
المركزي.

الوزن النسبي	مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال
16.6 %	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة كفاية رأس المال - نسبة المخصصات إلى الأصول - نسبة القروض المتعثرة - نسبة الإقراض البنكي للخارج إلى إجمالي القروض - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول - نسبة إجمالي الديون/ إجمالي ودائع العملاء - نسبة العائد على الأصول - نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد / إجمالي الدخل - نسبة احتمالية تعثر القطاع المصرفي - نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة 	55.6 %	<ul style="list-style-type: none"> - فجوة أسعار الأصول العقارية لدي - فجوة أسعار الأصول العقارية لأبو ظبي - نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي - نسبة نمو أسعار النفط - أسعار الأسعار الآجلة لمصرف الدرهم الإماراتي على الدولار الأمريكي (للسنة) 	27.8 %	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة السعر إلى الإيرادات لمؤشر MXAE - نسبة تقلب الأسعار لمؤشر MXAE - نسبة مبادلة مخاطر الائتمان لكل من السندات الحكومية لأبو ظبي و دبي

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

يتم احتساب مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بطريقة إحصائية بطرحها من متوسطها و من ثم تقسيمها على الانحراف المعياري و من ثم جمعها كل حسب تأثيره (سليبي أو إيجابي)

الشكل رقم 11: تطور قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2016-2021



المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، 2020، ص. 226.

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر الاستقرار المالي في دولة الإمارات العربية قد عرف تطوراً خلال الفترة 2016-2021، ما عدا خلال العام 2020 أين كانت قيمته سلبية (-0.26)؛ يرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي شهدتها الاقتصاد الإماراتي وكل الاقتصادات العالمية بسبب جائحة فيروس كورونا، ليرتفع خلال السنة التي تلتها إلى 0.71.

ثانياً: التجربة البحرينية

يقوم مصرف البحرين المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي ونشره سنوياً. ويعتمد على متغيرات القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال. كما يهدف مؤشر الاستقرار

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

المالي إلى تقييم المخاطر التي تمس القطاع المصرفي من خلال التركيز على مجموعة من مؤشرات السلامة الرئيسية لمصارف التجزئة في البحرين؛ ويتكون مؤشر الاقتصاد الكلي أيضا من مجموعة من المتغيرات التي يكون لها تأثير على الاستقرار المالي؛ ويستخدم مؤشر سوق رأس المال من متغيرات يمكن أن تلعب دورا حاسما في ضمان الاستقرار المالي في البحرين.

كما يتم احتساب مؤشر الاستقرار المالي بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث، ووزن الاستقرار المصرفي هو 50 في المائة، ووزن مؤشر الاستقرار الاقتصادي هو 37.5 في المائة، ووزن سوق رأس المال 12.5 في المائة.

الجدول رقم 15: مكونات مؤشر الاستقرار المالي لدى مصرف البحرين المركزي

الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشر القطاع المصرفي
11.1 %	- نسبة سعر الأسهم إلى العائد عليها (Price TO Earnings Ratio). - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	33.6%	- نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. - الحساب الجاري (فائض/عجز) - الائتمان / القروض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج القومي الإجمالي غير النفطي. - عرض النقد بمفهوم الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - التضخم - القروض للقطاع العقاري كنسبة من إجمالي القروض.	55.5 %	- نسبة رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Total capital ratio). - نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر Tier1 capital ratio - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول Liquid assets to total gross assets) - نسبة القروض على الودائع (Loan to deposit Ratio) - نسبة العائد على حقوق الأصول - هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة المخصصات إلى الديون

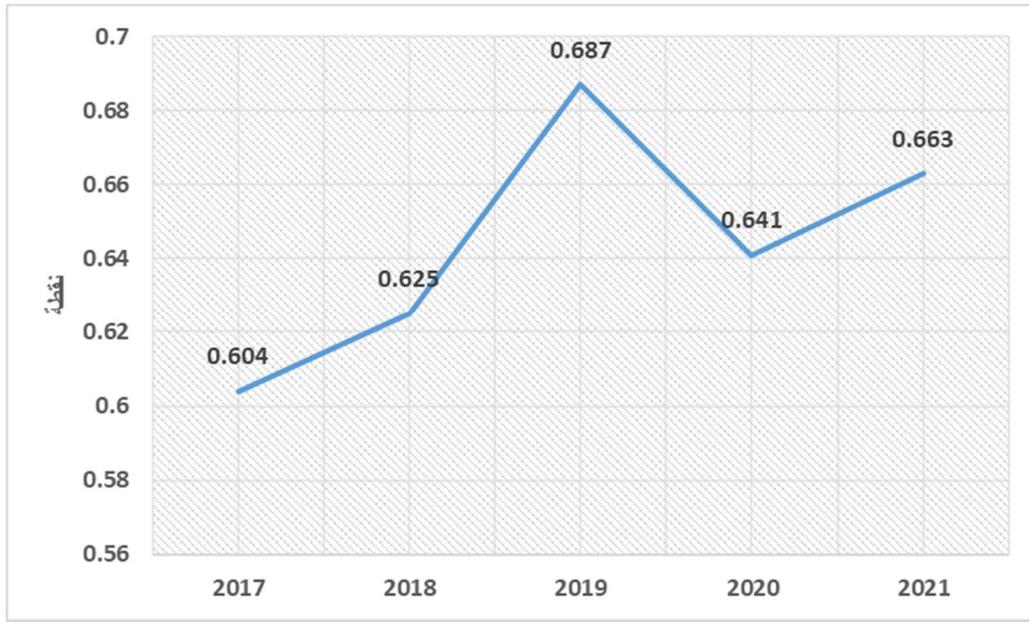
الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

					غير العاملة. - صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال.
--	--	--	--	--	--

المصدر: تقرير الاستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي، ص. 227.

الشكل رقم 12: تطور قيمة مؤشر الاستقرار المالي في البحرين خلال الفترة

2021_2017



المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، صندوق النقد العربي، 2022، ص. 228.

الملاحظ أن مؤشر الاستقرار المالي في البحرين في وضعية جيدة ويعكس حالة الاستقرار المالي الذي يميز النظام المصرفي في البحرين، حيث تراوح بين 0.604 العام 2017 كأدنى قيمة و0.687 العام 2019 كأعلى قيمة له. الملاحظ كذلك انه بالرغم من انخفاضه العام 2020 إلا أنه ظل في وضعية جيدة وموجبة ما يعكس عدم تأثره كثيرا بجائحة فيروس كورونا على عكس اقتصادات أخرى في المنطقة.

ثالثا: التجربة الجزائرية

1. تقييم الاستقرار المالي للنظام المصرفي في الجزائر:

بالنسبة لحالة الجزائر، فإن الاستقرار المالي هو مضمون من قبل بنك الجزائر ضمن مهامه الرئيسية، والتي هي معرفة في المادة 55 من القانون 10_90 الصادر في 10/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، ثم في المادة 35 من القانون 11_03 الصادر في 26/08/2003، الذي يلغي ويحل محل القانون 10_90، وأخيرا في المادة 35/2 من الأمر 04_10 الصادر في 01/09/2010 المعدل والمتمم للقانون 11_03.

فالنص الكامل للمادة 35/2 من الأمر 04_10 المشار إليها أعلاه، المعدلة والمتممة للمادة 35، من الأمر 11_03، ليوم 26/08/2003 عدلت وتمت كما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي". (الجريدة الرسمية 2010، ص. 11).

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

ففي نص المادة 35 من الأمر 11_03، كان بنك الجزائر يضمن تحقيق الاستقرار النقدي فقط ضمن أهداف السياسة النقدية، لكن بالمادة المعدلة 35/2، أصبح بنك الجزائر يضمن أيضا الاستقرار المالي.

2. مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر:

يبين الجدول أدناه، بعض مؤشرات الأداء التي تدل على حالة ووضعية الاستقرار المالي في النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

الجدول رقم 16: تجميع بعض مؤشرات الأداء التي تدل على حالة ونوعية الاستقرار

المالي في النظام المصرفي الجزائري

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المؤشرات
18.9	18.7	16	21.5	23.4	23.7	23.26	26.2	مؤشر الأموال الخاصة
18.5	18	14.9	19.9		21.9	21.7		البنوك العمومية
20.4	21.3	20.9	28.5	31.9	31.2	31.6	35.2	البنوك الخاصة
16.4	15.9	13.3	15.5	17.3	16.9	17.7	19.1	مؤشرات الأموال الخاصة بالأساس
15.6	14.7	11.7	13.1	14.7	14.1	14.8	15.6	البنوك العمومية
19.7	20.4	20.4	26.3	29.5	28.8	29.3	32.9	البنوك الخاصة
32.9	25.4	21.4	17.1	16.2	19.4	21.1	33.9	مؤشرات القروض المتعثرة/رأس المال التنظيمي
37.3	28.2	26.8	21.7	20.4	25.1	27.5	46.0	البنوك العمومية
16.6	16	4.6	2.6	3.4	2.3	3.0	1.5	البنوك الخاصة
11.4	9.8	9.2	10.6	11.5	14.5	18.3	21.1	مؤشر القروض المتغيرة
12	9.9	9.7	11.4	12.4	16.1	20.5	23.6	البنوك العمومية
7.8	8.8	5.1	4.8	5.2	4.0	4.1	3.8	البنوك الخاصة
5.1	3.8	3.2	3.4	3.5	4.4	4.9	7.3	مؤشر صافي القروض المتعثرة
5.2	3.7	3.4	3.7	3.8	4.9	5.4	8.3	البنوك العمومية
4.2	4.8	1.4	1.4	0.9	1.0	1.4	0.7	البنوك الخاصة
55.4	61.2	65.2	68.2	69.5	69.9	73.5	65.4	مؤشرات الاحتياطات للقروض المتعثرة
56.3	63.0	64.8	67.4	69.4	69.6	73.7	65.0	البنوك العمومية
46.3	44.9	71.9	80.3	71.7	75.9	66.7	82.0	البنوك الخاصة
19.4	21.6	23.6	19.0	23.3	24.7	26.7	26.0	مؤشرات عائد الأموال الخاصة
20.8	23.4	25.1	17.9	22.7	26.1	29.8	27.9	البنوك العمومية
15.1	16.3	19.6	21.6	24.8	21.4	20.3	20.9	البنوك الخاصة
1.9	1.9	2.0	1.7	2.0	2.1	2.2	1.8	مؤشرات عائد الأصول
1.8	1.8	1.8	1.3	1.6	1.8	1.8	1.5	البنوك العمومية
2.8	3.2	3.3	3.8	4.6	4.5	4.6	3.7	البنوك الخاصة
72.4	66.8	68.5	68.2	67.2	64.9	63.8	58.4	مؤشرات هامش الفائدة/العائد

الفصل الثاني: تطبيقات السياسات النقدية والسياسات الاحترازية الكلية في الدول العربية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي

72.1	65.8	68.4	71.5	78.1	73.6	71.6	60.4	الخام البنوك العمومية
73.4	71.5	69.1	59.1	41.6	44.4	44.2	52.5	البنوك الخاصة
28.1	26.2	28.5	33.5	33.2	33.6	21.4	32.2	بشركات المصاريف خارج الفائدة/العائد الخام
25.4	24.1	26.9	33.9	34.7	34.8	31.6	32.7	البنوك العمومية
38.2	36.0	34.4	32.3	29.5	30.8	31.0	31.0	البنوك الخاصة
27.5	27.2	38.0	40.5	45.9	50.2	53.0	51.8	مؤشرات الأصول السائلة/مجموع الأصول
27.4	25.9	37.0	39.4	45.1	51.1	54.2	52.7	البنوك العمومية
28.1	35.9	44.0	46.5	50.9	43.2	43.7	44.7	البنوك الخاصة
67.3	61.6	82.1	93.5	107.5	103.7	114.3	114.5	مؤشرات الأصول قصيرة الأجل/الخصوم
70.4	60.2	83.4	95.7	110.5	106.6	118.1	118.4	البنوك العمومية
52.8	69.8	75.4	48.1	93.5	84.6	88.5	89.0	البنوك الخاصة

المصدر: بوبكر مصطفى، أثر التنسيق بين السياسة النقدية وسياسات الاحتراز الكلي على تحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 1، 2022، ص. 35.

يجب مراقبة المخاطر المختلفة عن كئب (بما في ذلك تقلب أسعار النفط ومخاطر الائتمان) طالما أن الدولة لديها مهلة كافية وهامش مناورة كبير ة لتمويل البنوك العمومية في حالة الضرورة.

يعاني النظام المصرفي من هشاشة البنوك والمؤسسات المالية، وبالأخص بنوك القطاع العام، حيث أنها ستحتاج إلى إعادة رسملة كبيرة في حال تعرضها لأي صدمة خارجية أو داخلية محتملة، كتزايد نسبة تعثر القروض، مثل ما تم معاينته في سيناريوهات اختبار المقاومة لصندوق النقد الدولي.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا في هذا الفصل تحليل السياسات النقدية والسياسات المصرفية الاحترازية لعينة من الدول العربية، بالإضافة إلى تبيان مدى احترام الأنظمة المصرفية العربية لمقررات لجنة بازل الخاصة بالسياسات الاحترازية. كما بينا جهود صندوق النقد العربي ومن وراءه البنوك المركزية للدول العربية في بناء ومتابعة مؤشرات الاستقرار المالي، بما يسمح بتحليل الأوضاع المالية في هذه الاقتصادات واختبار مدى تحملها للصدمات تفاديا لنشوب أزمات محتملة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة، ويتم لها التخطيط من طرف البنك المركزي وتتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها لتحقيق عدة أهداف كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي وضبط التضخم وتحقيق الاستقرار المالي باستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة.

أما السياسة الاحترازية الكلية فتهدف لحماية القطاع المصرفي والتقليل من حدة الأزمات المالية، حيث تتدخل باتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب قبل انهيار المصارف وتضرر ذوي المصالح، إذ يوجد ثلاثة اتفاقيات لمعايير بازل المقترحة من قبل بنك التسويات الدولي، و لولا جائحة كورونا لاعتمدت معايير بازل الرابعة التي قيد التطوير. تعمل هذه السياسات على تحقيق أكبر قدر من الاستقرار المالي وتجنب الأزمات المصرفية.

حاولنا في هذا الدراسة الربط بين ثلاث مكونات أساسية تتداخل وتتكامل فيما بينها، وهي السياسات النقدية، السياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي. قدمنا في البداية مجمل الأعمال النظرية لهذه المفاهيم، لنحاول في مرحلة ثانية محاولة إسقاطها وتحليلها على الدول العربية، لاختبار مدى فاعلية هذه السياسات في الاقتصادات العربية في تحقيق الاستقرار المالي.

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذه الدراسة فقد تمكنا من اختبارها سواء بالنفي أو الإثبات، و هذا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية و ويمكن الإجابة عليها وفق ما يأتي أدناه:

ـ الفرضية الأولى التي تمثلت في افتراض أن: توجد علاقة نظرية قوية بين فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي تم تأكيدها في الفصل الأول، حيث كلما كانت أدوات السياسة النقدية أكثر فعالية وسرعة في نقل آثار السياسة النقدية إلى النظام المالي

والاقتصادي، كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار المالي حيث تصبح السياسات النقدية أكثر مرونة وسرعة في الاستجابة للتقلبات والصدمات التي تمس الأنظمة المالية.

_ الفرضية الثانية التي تمثلت في افتراض أن: تساهم السياسات الاحترازية بشكل أساسي في ضمان استقرار النظم المصرفية وتجنب الأزمات، والتي تم تأكيدها في الفصل الأول حيث عرفت السياسات الاحترازية المصرفية تطوراً هائلاً شمل ثلاث أجيال أساسية، وانتقلت من تسيير المستويات الجزئية للمخاطر إلى تسيير المخاطر على المستوى الكلي، تماشياً وتطور أنواع الأزمات وأحجامها، وكذا مسببات نشوبها.

_ الفرضية الثالثة التي تفترض أن: تسهم تطبيقات السياسة الاحترازية الكلية في البلدان العربية في الرفع من فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي، تم تأكيدها في الفصل الثاني من خلال عرض عينة للتجارب العربية فيما يخص السياسات النقدية والسياسات الاحترازية ودورها الفعال في تحقيق الاستقرار المالي.

انطلاقاً مما سبق استخلصت الدراسة النتائج التالية:

- تعتبر السياسة النقدية أهم السياسات الاقتصادية الكلية، حيث تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الاستقرار المالي.

- تعمل السياسة النقدية على تحقيق توازن دقيق بين معالجة التضخم و المخاطر المالية ودعم التعافي الاقتصادي.

- ازداد الاهتمام عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بدور المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استحداث السياسة الاحترازية الكلية والتي أضيفت لمهام السلطات الإشرافية.

- تعتبر مقررات لجنة ذات صفة استشارية فقط، إذا لا تحمل مقرراتها الصفة القانونية أو الإلزامية، وعليه فليس هناك إجراءات ردية تتخذ من قبلها، أو من قبل مصرف التسويات الدولية.

- تحتوى اتفاقية بازل الثالثة على دعائم صد قوية لتجنب المصارف خطر الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة 2008 والأزمات التي ستظهر مستقبلا من خلال دعم كفاية رأس المال بالمصارف ومخاطر السيولة وهذا من أجل معالجة النقائص التي وردت في بازل الثانية.

- تعد اختبارات الضغط أحد الأدوات التحليلية للسياسة الاحترازية الكلية والجزئية، وهدفها تقييم مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر والصدمات في الظروف الاستثنائية ذات احتمالية حدوث منخفضة.

- يتم تطبيق اختبارات الضغط بناء على السيناريوهات المستخدمة سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي من أجل تحديد المخاطر والتحقق من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة.

- بدأت معظم الدول العربية تطبيق متطلبات بازل الثالثة مما انعكس إيجابا على مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي مما يعزز من صلابته و ملاءة المصارف والتحوط ضد الصدمات المحتملة.

- تميز القطاع المصرفي في الدول العربية بملاءة مالية مرتفعة أعلى من تلك المستهدفة دوليا حسب بازل الثالثة البالغة 10.5 في المائة، مما يشير إلى تمتع القطاع المصرفي للدول العربية بملاءة عالية وقدرته على استيعاب أية خسائر محتملة.

- يبين المؤشر المركب للاستقرار المالي أن الجهاز المصرفي في الدول العربية حقق مستويات جيدة من رأس المال والسيولة وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس سياسات وجهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع المالي مما يحقق الاستقرار المالي.

- حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات جيدة من مخصصات القروض، و الذي ينتج عنه تعزيز متانة ملاءة المصارف والتحوط للصدمات المحتملة وتحسين نوعية موجودات القطاع المالي.

انطلاقاً من النتائج المستخلصة يمكن أن نقدم بعض المقترحات في هذا الإطار لأجل زيادة فعالية السياسات النقدية والسياسات الاحترازية في البلدان العربية لأجل تحقيق الاستقرار المالي، وهي كالآتي:

- البحث عن حلول بديلة للسياسات النقدية غير التقليدية التي تؤدي إلى توسيع كبير في ميزانية البنوك المركزية وسوء تقدير للمخاطر، وبالتالي قد تتسبب في أزمات لاحقة.

- يجب تطوير قواعد الشفافية والإفصاح عن البيانات والتقارير المالية للبنوك، بتكثيف التواصل مع الجمهور والمستثمرين مما يحسن من فعالية المصارف في إدارة مخاطرها وإخضاعها للمساءلة.

- ضرورة توفير أنظمة تكنولوجيات المعلومات داخل كل مصرف تسمح بمعالجة جيدة للبيانات والمعلومات المالية الخاصة بإدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة المصرف.

- ضرورة الاهتمام بنسبة الملاءة المالية من قبل السلطات الإشرافية لها أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للمصارف حيث تقيس متطلبات رأس المال و السيولة، قدرة المصارف على استيعاب الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف.

- يجب على الدول العربية تبني سياسات احترازية مما ينتج عنه متانة ومرونة القطاع المصرفي العربي وقدرته على استيعاب الصدمات المالية المحتملة.

في الأخير يظل هذا البحث محاولة جادة لتحليل دور وفعالية السياسات النقدية والسياسات الاحترازية في تحقيق الاستقرار المصرفي في الاقتصادات العربية؛ لكن على الرغم من ذلك لم يتطرق البحث إلى عديد الجوانب والزوايا في الموضوع، والتي يمكن أن تشكل مواضيع للبحث مستقبلاً، نذكر منها:

- دراسة قياسية لدور للسياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المالي.

- دراسة تحليلية مقارنة لفعالية السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المالي بين الدول العربية و باقي الدول النامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم الكراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي 2006.
2. أحمد حسين بتال، عثمان فلاح مهدي، استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2005_2017).
3. أحمد غريبي، 2009، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
4. أحمد ولد بني، 2011، أهمية السياسات النقدية و عوامل نجاحها (حالة موريتانية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3.
5. إسماعيل شلبي، التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، مصر، 1982.
6. لبعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
7. بلوافي أحمد مهدي، 2011، ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟ مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي.
8. بنابي فتيحة، 2017، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، معارف مجلة علمية دولية محكمة.
9. بوبكر مصطفى، 2014، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحترازية الكلية_حالة النظام المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي و نقدي، جامعة الجزائر 3.

10. بوشنب موسى، 2010، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر (1990_2009)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس.
11. بوهلة خديجة، 2022، انتكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات ملاءة والسيولة على الاستقرار المالي، أطروحة دكتوراه في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي و نقدي، جامعة الجزائر 3.
12. تقرير الاستقرار المالي قي الدول العربية، 2022، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
13. جمال بن دعاس، 2007، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع.
14. جوزيف طربية، المستجدات الدولية حول الرقابة البنكية و إدارة المخاطر وتوصيات بازل 3، ورقة عمل ضمن فعالية الملتقي الذي نظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالاشتراك مع جمعية مصارف لبنان، 22 أكتوبر 2010.
15. حيدر حمزة جودي و فضيلة بوطورة، 2017، تطبيقات الحوكمة في البنوك وفق مقررات بازل 3 (حالة بنك الجزائر)، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
16. خديجة عميار، عبد الحق شكاطي، 2017، دور الهندسة المالية في تعزيز الاستقرار المالي، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
17. خليفة آسيا، 2018 دور النظم الاحترازية في حماية القطاع البنكي و التخفيف من حدة الأزمات المالية و دراسة تقييمية لحالة بعض البنوك الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بليدة 2.

18. دليلة خضري، بلعزوز بن علي، الأسواق المالية بين نظرية السوق الكفاء و فرضية عدم الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
19. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003_2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.
20. راشيدي سماح، 2020 معايير لجنة بازل الاحترازية و علاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الربوية و غير الربوية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
21. رحمانى العربي، 2015، السياسة النقدية في الجزائر، معارف، مجلة علمية محكمة.
22. سمير الخطيب، 2008، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الطبعة 2، الإسكندرية.
23. سهام بجاوي، لا يوجد سنة النشر، أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات اقتصادية، جامعة بومرداس.
24. شرفاوي العابد، مختاري مصطفى 2020، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2018)، مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية.
25. صالح مفتاح، النقود و السياسات النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر.
26. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم_الأهداف_الأدوات)، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2005.
27. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

28. عبد الغاني بن علي، 2016، الاستقرار المالي و الاستقرار النقدي و أثرهما على أداء السياسة النقدية، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
29. عبد القادر بريس، زهير غراية، 2015، مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، الشلف.
30. علام أسماء، علام فاطمة، 2020، واقع السياسة النقدية خلال الفترة (2010_2017)، مجلة التمكين الاجتماعي.
31. عمار بوعزوز، "السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر1990-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3_الجزائر_2007.
32. غازي شيناسي، 2005، الحفاظ على الاستقرار المالي قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي.
33. غربي صبرينة، مداد خديجة، 2019، القواعد الاحترازية و دورها في تجنب الأزمات المالية "دراسة حالة أزمة الرهون العقارية الأمريكية، مذكرة ماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس.
34. فايزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
35. فرح بن سالم، 2022، أثر كفاية رأس المال و فقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
36. فلاح كوكش، 2012، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن.

37. قلي محمد، سمايلي نبيلة، 2022، مقررات بازل الثالثة وتطبيقها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي و إدارة الأزمات المصرفية.
38. لعرف فائزة سعودي نجوى، 2014، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2011-2013، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة.
39. ماهر عبد اللطيف محمد سعيد المصري، 2011، أثر السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1990_2005)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
40. محمد الأمين وليد طالب، 2016، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات "حالة البنك المركزي الأوروبي والأزمة المالية 2008"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة.
41. محمد بلوفاي، 2012، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية/المركز الجامعي لتامنغست_الجزائر.
42. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية (نظرية_تحليلية_قياسية)، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن.
43. معيزي قويدر، 2008، فعالية السياسة النقدية في تخفيف التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر (1990_2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
44. مي صالح عيد عيال سلمان، 2012، أثر السياسة المالية و السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي و التضخم في الفترة (1985_2011)، رسالة الماجستير في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال و الأعمال، الأردن.
45. هيل عجمي جميل العناني، النقود و المصاريف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر و التوزيع 2009.

46. وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية قضايا نقدية و مالية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2000.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.central bank background papers on monetary policy frameworks in the Arab counties, Amf-bis fourth working party meeting on monetary policy in the Arab region, Arab monetary fund Abu Dhabi, united Arab emirates, 31 May, 2-1 June 2021.